Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.13/Rev.1
البند 7(أ)(i) من جدول الأعمال

6 December 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5–6 ديسمبر/كانون الأول 2001

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية بنين

من أجل

برنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة

Document #: 226012
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة البرنامج		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز البرنامج		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	المؤسسات ذات الصلة بالبرنامج	2
جيم –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	4
دال –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع بنين	5
الجزء الثاني –	**البرنامج**	**8**
ألف –	منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة	8
باء –	أهداف البرنامج ونطاقه	8
جيم –	عناصر البرنامج	9
دال –	التكاليف والتمويل	12
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	14
واو –	التنظيم والإدارة	15
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	الفوائد والمستفيدون	16
طاء –	المخاطر	16
ياء –	الأثر البيئي	16
كاف –	السمات الابتكارية	17
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**17**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**18**
الملحق		
موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها		**19**

APPENDIXES

الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD LOANS TO BENIN

الثاني – قروض الصندوق السابقة إلى بنين

3 III. LOGICAL FRAMEWORK

الثالث – الإطار المنطقي

6 IV. FLOW OF FUNDS

الرابع – تدفقات الأموال

11 V. *COUTS ET FINANCEMENT* (COSTS AND FINANCING)

الخامس – التكاليف والتمويل

13 VI. *ORGANISATION ET GESTION* (ORGANIZATION AND MANAGEMENT)

السادس – التنظيم والإدارة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك أفريقي
1.00 دولار أمريكي	=	700 فرنك أفريقي
1.00 فرنك أفريقي	=	0.0014285 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية بنين

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

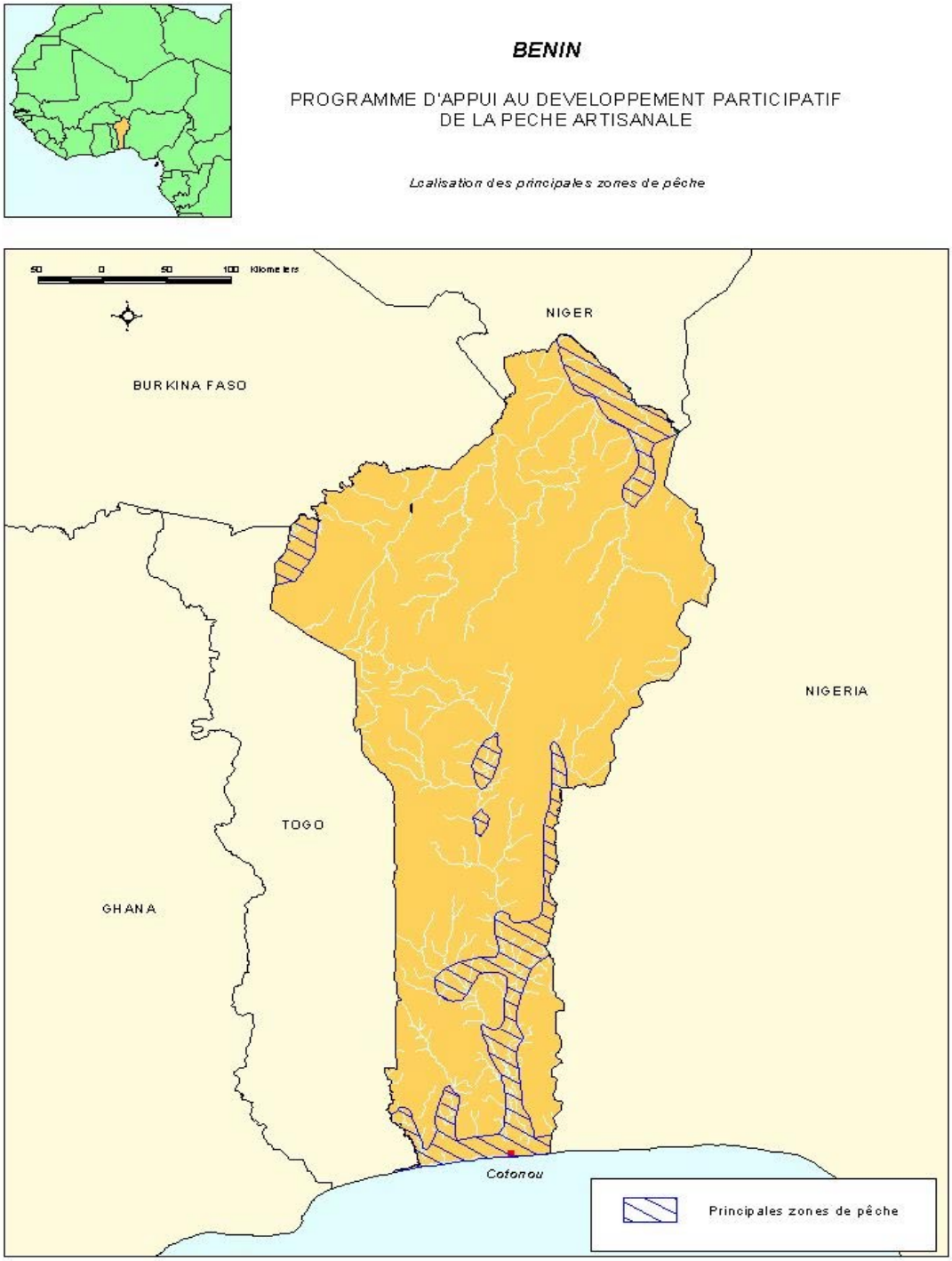

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية بنين

برنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية بنين
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
التكلفة الكلية للبرنامج:	26.0 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	7.85 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.0 ملايين دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	صندوق التنمية الأفريقي المؤسسات المالية اللامركزية
قيمة التمويل المشترك:	صندوق التنمية الأفريقي: 10.0 ملايين دولار أمريكي المؤسسات المالية اللامركزية: 3.3 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	تحدد فيما بعد
مساهمة المقترض:	2.0 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	682 000 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/مصرف التنمية الأفريقي
المؤسسة المتعاونة:	مصرف التنمية الأفريقي

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ يتألف السكان المستهدفون مباشرة من نحو 600 000 شخص يعيشون في 450 قرية تقريبا في مناطق صيد الأسماك ونحو 80 مخيما لصيد الأسماك تقع على طول الساحل.وهذا يشمل أسرا معيشية لصيادي أسماك فقراء (زهاء 300 000 شخص) وكذلك 4 000 إمرأة تقريبا يقمن بتجهيز الأسماك أو الاتجار بها أوبكلا العملين أساسا على نطاق صغير جدا، باستخدام طرق التدخين بالخشب التي تتسم بالاسراف والخطورة على الصحة. وقد حدد سكان مناطق صيد الأسماك الداخلية الواقعة في الجنوب، الذين يمثلون الغالبية العظمى من المجموعة المستهدفة، في عام 1994 باعتبارهم أفقر فقراء البلد. وقد ازدادوا فقرا منذ ذلك الحين بسبب الصيد الجائر والافتقار إلى مصادر عيش بديلة. وفي حين أن معظم صيادي الأسماك في البلد، الذين يبلغ عددهم 80 000 معرضون للفقر، فإن 50 000 (60%) منهم تقريبا مصنفون على أنهم يعانون من فقر مطلق.

لماذا هم فقراء؟ إن المخزونات السمكية البحرية – ولا سيما الداخلية – في جنوب بنين معرضة للخطر بسبب لجوء صيادي الأسماك إلى طرق مدمرة للمصايد بشكل متزايد في محاولة للمحافظة على دخولهم. كما أن التلوث العضوي والكيميائي والنباتي (بلبوس مائي) والتحات والإطماء نتيجة لإزالة الأحراج على نطاق واسع من على ضفاف الأنهار والبحيرات يهدد قاعدة الموارد الطبيعية في المياه الداخلية. ويقدر أن حجم مصايد الأسماك من البحيرات الساحلية قد انخفض بمقدار الثلث خلال العشرين سنة الماضية. وتضاءلت أحجام الأسماك، وتمثل الأسماك غير المكتملة النمو الآن ما يربو على 90% من حصيلة الصيد. وكثير من الأسر المعيشية للصيادين لا يملك أي أرض وأمامه بدائل محدودة غير صيد الأسماك. والصيادون الأفقر لا يملكون أي معدات صيد بل يعتمدون على اقتراض أو تقاسم المعدات/القوارب، أو يشتغلون أجراء، في كثير من الأحيان لقاء عدد قليل من الأسماك الصغيرة.

ماذا سيفعل البرنامج لهم؟ يرمي البرنامج إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية بتقديم الموارد اللازمة لدعم الانتعاش والاستخدام السليم بيئيا لقاعدة الموارد الطبيعية في المجتمعات المحلية لصيد الأسماك، مع تحسين ظروف المعيشة المحلية، وتعزيز التحسينات المستدامة في سبل تَكَسّب أفقر الفقراء في تلك المجتمعات المحلية. وسوف يحسن الحصول على الائتمان عن طريق دعم النظم المالية اللامركزية القائمة، وسوف يركز تركيزا قويا على بناء القدرات بوصفه أداة لتعزيز تمكين المجتمعات المحلية لصيد الأسماك ومنظماتها وزعمائها.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ سيجمع البرنامج بين نهج سبل التكسب المستدامة – الذي يضع الناس في مركز عملية التنمية – ونهج إدارة الموارد الطبيعية القائم على المجتمعات المحلية. ويركز هذان التصوران على الحاجة إلى نهج تشاركي حقيقي يساعد السكان على تحديد حلولهم الخاصة والتخطيط لها وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها، إلى جانب توفير خدمات الدعم والفنيين بوصفهم استشاريين لدعم المستفيدين في تحليل مزايا وعيوب الحلول المحددة. كما سينتفع المستفيدون من الدعم المقدم في مجال تحديد أنشطة اقتصادية بديلة آمنة من الناحية البيئية، مثل تربية الأسماك والحيوانات الصغيرة وزراعة الخضر والحرف اليدوية.

كيف تم وضع هذا البرنامج؟ كانت عملية تحديد/صياغة البرنامج تشاركية للغاية، وقدمت فيها مساهمات كبيرة من الحكومة على المستويين المركزي والمحلي ومن المستفيدين وغيرهم من الفاعلين المحليين (المنظمات غير الحكومية

والــزعماء التقليديييــن والقطاع الخاص). وتألفت فرقة عمل وطنية من ممثلين للوزارات المعنية لوضع الصياغة الأولية للــبرنامج. وعقدت ست حلقات عمل إقليمية للتشاور شارك فيها المستفيدون، في إطار الصياغة الأولية للبرنامج، وكذلك حلقــة عمل وطنية للتيقن من نتائج حلقات العمل الإقليمية. ومثلت النتائج التي توصلت إليها حلقات العمل منطلق صياغة الــبرنامج وتقديــر تكالــيفه. كما عقدت حلقة عمل للتشاور مع أصحاب المصلحة شارك فيها ممثلون للمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف وللمنظمات المهنية وللمشاريع.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية بنين
من أجل
برنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية بنين بما قيمته 7.85 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.0 ملايين دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل برنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مصرف التنمية الأفريقي إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **ظـــروف الاقتصـــاد الكلـــي للبلد** – تبلغ مساحة بنين 620 112 كيلومترا مربعا، ويبلغ عدد سكانها 6.1 مليون نســـمة، يـــتزايدون بمعدل يبلغ نحو 3% سنويا. وأكثر من 65% من السكان يعيشون في المناطق الريفية. وقد نجحت الجهود المبذولة لإجراء إصلاحات اقتصادية كبيرة على مستوى الدولة نجاحا كبيرا عندما بدأت الحكومة في تنفيذ أول برنامج من برامج التصحيح الهيكلي الثلاثة والتحرير الاقتصادي في أواخر الثمانينات. واستعيد معدل النمو الاقتصادي، وتحســـن الناتج المحلي الإجمالي، فارتفع من المعدلات السلبية التي شهدتها الفترة 1986–1989 إلى متوسط يبلغ 4.5% في الفترة 1990–1995؛ وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمته الحقيقية بنسبة 1.7% سنويا؛ وانخفض الإنفـــاق العام على المرتبات من 61% في عام 1991 إلى 43% في عام 1994. وأعيد تشكيل النظام المصرفي، وتمت موازنـــة الميزانية منذ سنة 1991، وانخفض التضخم من الذروة التي بلغها في عام 1994 وهي 54% إلى 3% في عام 1998. وفـــي حين أن الإطار الحفزي أكثر مواتاة الآن للاستثمار الخاص والنمو فإن الوضع الاقتصادي العام أبعد ما يكون عن الاستقرار، وتأثر الاقتصاد اثرا شديدا بأداء محصول واحد – هوالقطن – الذي يمثل ما يربو على 85% من إيرادات التصدير.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

2 - **الظـــروف القطاعـــية** – ما زالت الزراعة هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، وتمثل 37% من الناتج المحلي الإجمالي، و85% من حصيلة الصادرات المولدة داخليا (يمثل القطن معظمها) و70% من العمالة. والإنتاج يعتمد أساسا على مياه الأمطار (يروى أقل من 000 10 هكتار بمياه الري) لكنه متنوع بسبب مجموعة كبيرة من الظروف الزراعية البيئـــية. ويملك نحو ثلث الأسر الزراعية مساحة صغيرة جدا من الأرض والغالبية العظمى ما زالت تستخدم ممارسات تقلـــيدية منخفضـــة الإنتاجية لها أثر سلبي متزايد مع محاولة المزارعين زيادة دخولهم. واستخدام الحيوانات في الجر ممارسة شائعة في الشمال، حيث يقل الغطاء الشجري ويلائم المناخ زراعة القطن. وقد جرى التوسع في زراعة القطن فازدادت المساحة المزروعة بالقطن من 800 122 هكتار في عام 1990 إلى نحو 000 360 هكتار في عام 1996، وازداد الإنتاج إلى ثلاثة أمثاله. وعلى الرغم من أنه يدر نقدا لصغار المزارعين فإن هذا التوسع يثير القلق بسبب آثاره البيئية. ولم يستفد ثلثا البلد الباقيان من إيرادات القطن. والأزمة التي حدثت مؤخرا والمتسمة بانخفاض الأسعار العالمية للقطن وبقلـــة المحصـــول فـــي عـــام 1999، تسلط الضوء على ما يمثله الإعتماد الشديد بهذا الشكل على محصول واحد من مخاطر، سواء بالنسبة إلى المزارعين أو بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني.

3 - كانت المحاصيل الغذائية مثل الكسافا والذرة والبطاطا والفول السوداني والفاصوليا دائما مصادر رئيسية للنقد للمزارعين في المناطق غير المزروعة بالقطن ولا سيما لأصحاب الحيازات الصغيرة والنساء. وازداد إنتاج المحاصيل الغذائـــية بعـــد تخفـــيض فرنك الإتحاد الإقتصادي الأفريقي في عام 1994. وقد زاد ذلك من الميزة النسبية للمحاصيل الغذائية المنتجة محليا وحول الطلب في المناطق الحضرية إلى الأغذية المنتجة محليا مثل الكسافا والبطاطا، التي تؤدي دورا مهمـــا فـــي اقتصاد الأسر المعيشية. وقد أسهم الصندوق مؤخرا في تنويع حصيلة الصادرات الوطنية في القطاع الفرعي للجذور والدرنات.

4 - يؤدي **صيد الأسماك** دورا مهما في الاقتصاد الوطني، فهو يوفر نحو ثلث نصيب الفرد على المستوى الوطني من البروتين المستمد من مصادرحيوانية. بيد أن هذا القطاع الفرعي ينوء تحت ضغط شديد ومتزايد باستمرار. فأقصى إنـــتاج مســـتدام للمـــياه الـــبحرية الشاطئية (المحجوزة عادة لصيادي الأسماك الحرفيين) يقدر بما يتراوح بين000 10 و000 12 طـــن ســـنويا، وتـــبلغ الحصـــيلة الكلية للصيد حاليا نحو 000 8 طن سنويا، تجلب ما يربو على 500 7 طن (94%) منها نحو 815 وحدة صيد حرفية و800 3 صياد سمك يعملون من 80 مخيما لصيد الأسماك على طول الساحل البحري. وتتمثل الموارد المائية الداخلية فيما يربو على 000 33 هكتار من بحيرات الماء المسوس، و700 كيلومتر من الأنهار والترع في جنوب بنين ووسطها، حيث يصيد 000 43 صياد سمك تقريبا 000 30 طن من الأسماك والقشريات ســـنويا، يأتـــي 90% منها من البحيرات. وقد انخفض الناتج السمكي من المياه الداخلية في الجنوب بمقدار الثلث خلال العشرين سنة الماضية لعدة أسباب من بينها الجفاف وأشكال مختلفة من التلوث (العضوي والكيميائي والنباتي)، وازدياد عدد صيادي الأسماك. وأكثر من 90% من حصيلة الصيد أسماك غير كاملة النمو، وذلك نتيجة محاولة صيادي السمك المحافظة على دخولهم باستخدام شبكات ذات عيون أصغر فأصغر واتباع طرق غير مشروعة في الصيد.

باء – المؤسسات ذات الصلة بالبرنامج

5 - تطورت سياسة البلد الزراعية من نهج تدخلي للغاية في الثمانينات إلى خفض المراقبة لدور الحكومة المباشر في التسويق والتجهيز في مجال الزراعة. وينحصر دور الإدارات الحكومية حاليا في المراقبة والإشراف والتقييم، وفي

توفير إطار تشريعي تمكيني للنمو الزراعي والتنمية الريفية. وينصب التركيز الرئيسي على تعزيز تنظيم المنتجين وتنمية قدرة الإدارة القاعدية المحلية. وبعد استحداث تدابير التحرير الاقتصادي في الماضي القريب قد يلاحظ في المناطق الريفية نشاط مجتمعي محلي قوي لتكوين الجمعيات وللمساعدة الذاتية بدعم من المنظمات غير الحكومية. وتشارك هذه المنظمات في مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل التدريب والإرشاد الزراعي ودعم الإنتاج والتجهيز في القطاع الزراعي والصحة والتغذية وحماية البيئة وتمويل المشروعات الصغيرة وخدمات محو الأمية والهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية. والتاريخ القصير للمنظمات غير الحكومية في بنين والسبب في إنشائها وسرعة توسعها الجغرافي هي دلائل على دورها الإيجابي في نشر أنشطة التنمية الريفية. بيد أن كثيرا من المنظمات غير الحكومية له قدرة ضئيلة جدا على إدارة الأموال والرقابة على الانفاق ووضع البرامج وتنفيذها.

6 - وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك مسؤولة عن السياسة الزراعية العامة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والحراجة وكذلك عن الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية. وقد شهدت الوزارة عملية إعادة تنظيم، تضمنت استعراض دورها وولايتها وإعادة تحديدهما لجعلها أكثر استجابة لعملائها. ونشر السياسات الزراعية وتنسيقها على المستوى الميداني مسؤولية ستة مراكز عمل إقليمية للتنمية الريفية، وبذلك وسع نطاق نشاط الوزارة ليشمل جميع مقاطعات البلد. وأعيد تشكيلها أيضا بنقل الإرشاد الزراعي والتسويق وتوزيع المدخلات إلى المنظمات الزراعية الحرفية تحت هيكل هرمي ذي ثلاثة مستويات، أي مستو بلدي (77) ومستو إقليمي (6) ومستو فيدرالي (1). وهذا الهيكل الهرمي هو المتلقي الرئيسي لمهام التنمية الريفية التي جرى نقلها.

7 - أعيد تنظيم خدمات الإرشاد الزراعي لتحسين تقديم هذه الخدمات، وتؤدي المنظمات الزراعية الحرفية والمنظمات غير الحكومية على مستوى المجتمعات المحلية دورا رئيسيا في هذا المجال. والإدارات الحكومية الأخرى التي ستتعامل مع البرنامج هي: (i) الإدارة المعنية بمصايد الأسماك، التي تتولى وضع السياسة العامة، تنقسم إلى ثلاثة أقسام مسؤولة عن مصايد الأسماك البحرية ومصايد الأسماك القارية وتربية الأحياء المائية والرقابة والإشراف على المنتجات السمكية؛ (ii) المعهد الوطني للبحوث الزراعية، الذي يتولى الاضطلاع بالبحوث الأساسية لتنمية صيد الأسماك في بنين، يتلقى مساعدة من المعهد الدولي للزراعة الاستوائية، الذي سيتعاون مع البرنامج.

8 - أعيد تشكيل قطاع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة بعد فترة طويلة من التجارب غير الناجحة مع المؤسسات المالية الحكومية للائتمان المباشر. وتوجد في القطاع المالي حاليا خمسة مصارف تجارية خاصة وشبكة اتحادات ائتمانية (اتحاد صناديق الادخار والائتمان الزراعي المتبادل وشبكة ادخار وائتمان يدعمها مانح واحد (Global 2000). وتقوم المصارف التجارية واتحاد صناديق الادخار والائتمان الزراعي المتبادل حاليا بتوسيع شبكاتها في المحافظات لكن ببطء لأسباب تتعلق بالتكاليف والمخاطر. وقطاع تمويل المشروعات الصغيرة الموجود يلبي نحو 25% من الطلب، ويميل إلى التركيز على الإقراض القصير الأجل، وذلك أساسا لقطاع القطن. وأهم شبكة، وهي اتحاد صناديق الادخار والائتمان الزراعي المتبادل، تمتلك احتياطيات سيولة كبيرة لكنها تتردد في تقديم قروض متوسطة الأجل، لا سيما للمنتجين على نطاق صغير، بسبب ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر. ولسد الفجوة الموجودة فيما هو معروض من التمويل للمشروعات الصغيرة بما يلبي طلب الأسر المعيشية الضئيلة الموارد من جانب الخدمات غير الرسمية (التي تشمل المرابين والادخارات الدوارة والجمعيات الائتمانية) وفي الفترة الأخيرة – منذ عام 1997 –

مـــن جانـــب الصندوق والوكالة الدانماركية للمساعدة الإنمائية الدولية عن طريق إنشاء مصارف قروية معروفة باسم جمعيات الخدمات المالية، التي تكمل الشبكة الرئيسية لاتحاد صناديق الادخار والائتمان الزراعي المتبادل. وتعمل الآن ســبعون جمعــية من جمعيات الخدمات المالية، وسوف ينشأ في بنين بحلول سنة 2004 نحو 200 جمعية من جمعيات الخدمـــات المالـــية فـــي سياق مشروعين جاريين يعودان إلى مبادرة الصندوق هما: مشروع الأنشطة المدرة للدخل، ومشروع خدمات تسويق وتمويل القروض الصغيرة.

جيم – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

9 - مـــول الصـــندوق ســـبعة مشـــاريع في بنين حتى الآن بالتزام كلي يبلغ 81 مليون دولار أمريكي. وقد أقفلت المشـــاريع الأربعـــة الأولى التي كانت موجودة في الجزء الشمالي من البلد (مشروع التنمية الريفية في محافظة برغو والمشـــروع الثانـــي التنمية الريفية في برغو ومشروع التنمية الريفية في محافظة أتاكورا ومشروع التنمية الريفية في محافظـــة اتـــاكورا المرحلة الثانية). وقد دشنت المشاريع الثلاثة الجارية حاليا في عام 1997 (مشروع الأنشطة المدرة للدخـــل)، وفي سنة 1998 (مشروع خدمات تسويق وتمويل القروض الصغيرة)، وفي عام 2001 (برنامج تنمية الجذور والدرنـــات). وتركـــز جمـــيع مشـــاريع الصـــندوق على تعزيز الأمن الغذائي وعلى تحسين وضع صغار الملاك من المزارعين والنساء بتقديم الائتمانات للأنشطة المدرة للدخل، الزراعية وغير الزراعية ودعم قدراتهم.

10 - **الـــدروس المستفادة من الخبرة السابقة** – تنعكس الدروس المستفادة من مشاركة الصندوق السابقة في بنين فـــي تصميم أحدث تدخلات الصندوق. وقد ركز بشكل متزايد على تقوية قدرة صغار المنتجين الريفيين على المشاركة في تحديد احتياجاتهم والمصاعب التي يواجهونها، والبحث عن حلول مناسبة لها، وضمان توليهم مسؤولية تنفيذ ماينتج عـــن ذلـــك من أنشطة إنمائية وإدارته. وإشراك المجتمع المحلي بكامله في التخطيط لهذه الأنشطة وتنفيذها ومراقبتها وتقيـــيمها وفي تعزيز المجموعة واستهدافها لا يزيد من الشفافية والمشاركة فحسب، بل يحقق أيضا فوائد ثانوية مهمة ببـــناء القدرات المحلية على الاضطلاع بالجهود الإنمائية. وتحتاج العناصر الفقيرة والضعيفة في المجتمع المحلي إلى تمويـــل المشـــروعات الصغيرة وإلى المعرفة، بما في ذلك الإلمام بالقراءة والكتابة والوصول بأنشطتها الاقتصادية إلى الحـــد الأمـــثل. وينبغـــي أن توجـــه اعتبارات التسويق جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، والخدمات المستدامة لتمويل المشروعات الصغيرة ذات أهمية حيوية لدعم فرص الاستثمار على مستوى القرية. ويعتبرإنشاء وحدة إدارة صغيرة تعمل من خلال مجموعة مختارة بعناية من المنظمات غير الحكومية وجهات أخرى من القطاع الخاص بوصـــفها مقدمة للخدمات أمرا مهما جدا للبرنامج. وتؤكد الخبرة المكتسبة من مشروع الأنشطة المدرة للدخل ومشروع خدمـــات تسويق وتمويل القروض الصغيرة أن منح القطاع الخاص عقود من الباطن للإضطلاع بالمسؤوليات الميدانية يتمتع بالكفاءة التكاليفية.

11 - ولـــدت التدخلات الرامية إلى معالجة المصاعب التي تواجه تنمية صيد الأسماك الحرفي درسا مفيدا لتصميم الـــبرنامج المقـــترح الآن، ولا سيما برنامج تعزيز سبل التكسب المستدامة في صيد الأسماك الممول من إدارة التنمية الدولـــية الـــتابعة للمملكـــة المتحدة والذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتبرز الدروس المستفادة من المشـــاريع السابقة والجارية الحاجة إلى نهج شامل قائم على المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية في مناطق

صـيد الأسـماك. وينبغي البحث عن طرق لتشجيع المجتمعات المحلية والأفراد على الأخذ بممارسات أكثر سلامة من الناحـية البيئية. ومن المهم أن تكون مشاركة مثل هذه المجتمعات وهؤلاء الأفراد حقيقية وواسعة القاعدة لتنمية شعور حقيقـي بملكية المشاريع الجديدة. وقد نظمت المجتمعات المحلية في مناطق صيد الأسماك عادة حول استخدام تجمعات المـياه وسـهول الفيضـانات، ونظمـت العقـيدة الدينـية التقليدية لهؤلاء الناس جوانب كثيرة من حياتهم الاجتماعية والاقتصـادية. وتعـرّض هـذه النظم التقليدية لإدارة الموارد الطبيعية لضغط شديد من الأديان والقيم الحديثة هو أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في سرعة تدهور قاعدة الموارد. ويبشر اتباع نهج تشاركي حقيقي وقائم على المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية بالخير لاستعادة بعض عناصر هذه التقاليد، ويزيد بذلك من الشعور بالإمتلاك، ويزيد بالتالي من إمكانيات الاستدامة.

دال – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع بنين

سياسة بنين في استئصال الفقر

12 - مـا زالت بنين من أفقر بلدان العالم على الرغم من إحراز تقدم حقيقي فيها على عدة جبهات: فقد كان النمو الاقتصـادي أكـبر من النمو السكاني منذ عام 1990؛ وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 54.3 سنة في عام 1992 إلى 56.3 سنة في عام1997؛ وارتفع معـدل الالتحاق بمؤسسات التعليم الابتدائي والثانـوي والعالي بشكل عـام (6–24 سنة) من 19.9% في عام 1992 إلى 35.3% في عام 1996 (وإن كان معدل التحاق الفتيات أقل كثيرا من معدل الـتحاق الأولاد). والدخـول في المناطق الريفية أقل من نصف الدخول في المناطق الحضرية (200 60 فرنك أفريقي بالمقارنة بـ 300 158 فرنك) وتحصل النساء على أجور أقل كثيرا من أجور الرجال (700 18 فرنك أفريقي بالمقارنة 550 45 فـرنكا). وأكـثر من 60% من الفقراء يعيشون تحت خط الفقر في جنوب البلد. ونحو 25% من مجموع عدد الفقـراء يعيشـون في الشمال، حيث تبلغ نسبة الفقراء 47% من السكان. وقد صنفت دراسة عن الفقر أجريت في عام 1994 سـكان مناطق بنين الرطبة في (المنطقة الزراعية الإيكولوجية لصيد الأسماك) في المناطق الجنوبية والوسطى بأنهم أفقر سكان البلد. ووجدت دراسات أخرى معدلات الفقرمرتفعة للغاية بين الأسر المعيشية لصيادي الأسماك، الذين يعاني 60% منهم من فقر شديد ومزمن، ووجدت معدلات الأمية مرتفعة جدا، ولا سيما بين النساء (80%).

13 - **استراتيجية الحكومة للقضاء على الفقر** – تركز على: (i) تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق إيجاد وظائف؛ (ii) تحسـين الحصـول على التمويل من أجل تنمية المشاريع الصغيرة، ولا سيما للنساء؛ (iii) زيـادة الاستثمار في الهياكل الاجتماعية الأساسية؛ (iv) تنميـة القطـاع الخاص؛ (v) اللامركزيـة؛ (vi) التعليم ومحو الأمية في الريف؛ (vii) الصـحة. وتركـز الأعمال ذات الصلة على: (i) ضمان مستو "إجتماعي" أدنى من ناحية الأمن الغذائي والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية وبناء القدرة على إدرار الدخل والنقل؛ (ii) دعم العمليات الميدانية لتنمية المنظمات غـير الحكومية في المناطق الريفية؛ (iii) تعزيز تنمية المرأة بتيسير حصولها على القروض والأراضي، ومن خلال بناء القدرات (أنشطة جديدة مدرة للدخل، وإدخال تحسينات على نوعية الناتج، وتحسين الإدارة الخ) وحيث أنه وجد أن هـذه الـتدخلات لا تحقق الأثر المنشود في الفقر، على الرغم من النمو الاقتصادي القوي، فإنه تكميلا لعملها أضيفت التدابـير التالية: زيادة حصول الفقراء على عوامل الإنتاج (الأرض والماشية والمساكن والتمويل) لتكملة الاستفادة من

الـيد العاملـة فيها؛ وبناء نواحي القوة الاجتماعية، مثلا التضامن على مستوى المجتمع المحلي ولا سيما على مستوى الأسرة المعيشية؛ وحماية قاعدة الموارد الطبيعية.

أنشطة المانحين الرئيسيين في استئصال الفقر

14 - إستفادت بنين على مدى الـخمس عشرة سنة الماضية من المساعدة المقدمة من المانحين الرئيسيين لعدد كبير مـن مشاريع التنمية الريفية. ويتعلق نحو90% من التمويل الوارد من المعونات الخارجية وما توجه إليه هذه المساعدة مـن جهات، بمشاريع التنمية الريفية المتكاملة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك. ولم تشجع المشاريع المنفذة في إطار مركـز العمل الإقليمي لتحقيق التنمية الريفية ظهور فاعلين جدد في مجال التنمية – منظمات المزارعين – إذ يضطلع بمعظـم الأنشطة أخصائيون بمشاركة محدودة من المستفيدين المستهدفين. ومنذ عام 1990 أشرك تدريجيا فاعلون على المسـتوى الميدانـي في عملية إعداد المشاريع وتنفيذها. وبتنفيذ مشروع البنك الدولي لإعادة هيكلة الخدمات الزراعية تسـنى إعـادة تنظـيم خدمات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، وتدشين البرنامج الوطني للإرشاد الزراعـي، وتفويـض السـلطة والمسؤوليات إلى شركات القطاع الخاص ومنظمات المزارعين. والمانحون الآخرون المشـاركون حالـيا في برامج القضاء على الفقر في بنين هم: مصرف التنمية الأفريقي والوكالة الدانماركية للمساعدة الإنمائية الدولية ووكالات التعاون الفرنسي والهولندي والوكالة الألمانية للتعاون التقني.

استراتيجية الصندوق في بنين

15 - إستراتيجية الصندوق في بنين مبينة في ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية المعتمدة في عام 1997. وعلى مر السـنين حـدد الصـندوق عددا من الاتجاهات الاستراتيجية، التي يجري إدماجها في استراتيجيته لبنين. ومن الأمور الأساسـية فـي تلك الاستراتيجية التركيز على مواصلة مكافحة الفقر في المناطق الريفية باتباع نهج تشاركية يمكن أن تصـل إلى الفقراء بقدر أكبر من الفعالية. وتزاد إمكانيات الاستدامة بتنمية الشعور بالامتلاك، وتعزيز قدرة المستفيدين علـى التنمـية الذاتية، وتشجيع المستفيدين على المشاركة الايجابية في عملية اتخاذ القرارات بجميع مراحلها مع بناء قدراتهـم من خلال محو الأمية والتدريب على اكتساب المهارات. وتشمل مجموعة من المواضيع ذات الصلة بتشجيع المسـاندة الإيجابية لتحقيق اللامركزية وتوفير الإمكانات في آن واحد وتعزيز الإمكانات أمر مهم جدا سواء للمجتمعات المحلـية – لتمكيـنها مـن تحديـد اعمالها وأنشطتها الإنمائية والتخطيط لها وإدارتها – وللمنتجين على نطاق صغير لمسـاعدتهم على إدارة مواردهم بقدر أكبر من الفعالية، والتفاعل مع الأسواق، والتأثير في السياسة العامة في قطاعهم. وتمكيـن النسـاء ذو أهمية حيوية لأنه يمكنهن من التعبير عن أولوياتهن ومعالجة مشاكلهن الإنمائية الخاصة. وتركز مجموعة ثالثة من المواضيع الاستراتيجية على ضرورة مواصلة الجهود الجارية حاليا لإنشاء خدمات مالية ريفية ذاتية الدعـم وقـادرة على الاستمرار حتى يستطيع الفقراء الحصول على قروض لبدء أنشطتهم المدرة للدخل أو توسيعها، ولتلبـية احتـياجاتهم الـنقدية الطارئة. وأخيرا سُلم بأهمية إقامة روابط تجارية أفضل بين المنتجين على نطاق صغير والأسـواق الخاصة، ولا سيما فيما يتعلق بالمحاصيل سريعة التلف وغيرها من منتجات المزارع مثل اللحوم والألبان والأسماك.

الأساس المنطقي للبرنامج

16 - يؤدي صيد الأسماك في بنين دورا مهما في الرفاهية التغذوية والاقتصادية للبلد، فهويوفر ثلث إجمالي ما يأكله السكان من بروتين حيواني ومصدر عيش (لكنه ضعيف عموما) لما يربو على 000 300 شخص (نحو 5% من مجموع عدد السكان). وتغطي الحصيلة السنوية التي تقدر بنحو 000 55 طن 82% من الاستهلاك المحلي، ويستورد البلد أكثر من 000 12 طن من المنتجات السمكية سنويا. والقيودالرئيسية التي يواجهها صيادو الأسماك الحرفيون سواء البحرية أو الداخلية تتعلق بالتنافس الشرس على الموارد الشحيحة، الذي يؤدي إلى صراع محلي وإلى صيد جائر. وينتشر الإضرار بالبيئة وبالتنوع البيولوجي حاليا مع لجوء صيادي الأسماك إلى ممارسات الصيد غير المستدامة في محاولة للمحافظة على مستويات دخولهم. ويجد الصيادون من الصعب جدا الحصول على معدات مناسبة بأسعار في متناول أيديهم. ولا يستطيعون الحصول على الخدمات المالية. ونمو السوق معرقل بسبب: (i) ضعف الاتصالات بين مراكز الصيد والأسواق الرئيسية، وسلسلة التسويق التي تتسم بكثرة صغار التجار؛ (ii) عدم وجود مرافق نقل ملائمة؛ (iii) الافتقار إلى إنتاج الثلج. وتؤدي النساء دورا جوهريا في مصايد الأسماك بالاضطلاع بتجهيز نحو نصف حصيلة الصيد وكل تسويق المنتجات السمكية سواء الطازجة أو المجهزة. كما تقوم بعض النساء بجمع المحاريات، بما في ذلك السرطان (الكابوريا)، وإنتاج بيض المحاريات. وتتمثل مشاكلهن أساسا في: الافتقار إلى الحصول على الخدمات المالية والتكنولوجيات الأفضل (أفران تدخين السمك والتجفيف بالملح واستخدام الثلج والصناديق العازلة)؛ وضعف المشاركة في المنظمات المحلية الذي يتفاقم بسبب الأمية – وهي عقبة رئيسية بالنسبة إلى معظم النساء في المجتمعات المحلية لصيادي السمك.

17 - في الجانب الإيجابي، تقوم الحكومة بإرساء الأساس لجهد منسق لتنمية صيد الأسماك في البلد على أساس سليم بيئيا. وقد أنجز جزء كبير من العمل التمهيدي على الرغم من الوسائل الشحيحة التي لدى الحكومة. والواقع هو أنه على الرغم من جميع المصاعب فإن هناك مجالا كبيرا لتحسين إنتاجية قطاع صيد الأسماك، وبذلك تزداد دخول صيادي السمك، وتتحسن مستويات معيشتهم، مع التشجيع على إدارة الموارد المستدامة والسليمة بيئيا. ويحتل السمك مكانا مهما في تغذية الأسر، وتوجد أسواق كبيرة بجوار المناطق التي تتوافر بها إمكانات كبيرة. وعلاوة على ذلك تندمج بنين بشكل متزايد في الشبكات التجارية الدولية، وحددت فرص لتصدير أسماك الأعماق والاربيان إلى البلدان المجاورة، بل وإلى أوروبا. وقدر الانتاج الأقصى المستدام للموارد البحرية بنحو 000 30 طن، ويقل ما يتم صيده عن ثلث هذه الكمية. ومياه مصايد الأسماك الداخلية مناسبة لتربية الأسماك، واستحداث هذه الممارسة أمر حتمي لعكس اتجاه عملية التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي. وكثير من الدروس المستفادة من مشاريع الصندوق السابقة من ناحية كيفية التغلب على المشاكل الاجتماعية يمكن تطبيقه على المجتمعات المحلية لصيد الأسماك الحرفي، وتوجد خبرة كبيرة في تنمية مصايد الأسماك في البلدان المجاورة يمكن أن تطور المعرفة فيما يتعلق بالتكنولوجيات وتجهيز الأسماك وتسويقها.

الجزء الثاني- البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

18 - سوف يشمل البرنامج جميع موارد صيد الأسماك في البلد مع التركيز بصفة خاصة على المناطق الرطبة الشديدة التدهور وعشر بحيرات كبرى في الجنوب؛ وخمس بحيرات صغيرة وما مجموعة 206 أحواض زراعية رعوية في الوسط والجنوب؛ ومصايد الأسماك النهرية الدوارة في كيمي العليا وأوكبارا وبندجاري والنيجر؛ وصيد الأسماك البحري الحرفي. ونحو ثلثي سكان مناطق صيد الأسماك التي تقع في جنوبي البلد يقاسون فقرا شديدا، ويهدد الصيد الجائر والتدهور موارد معيشتهم بالخطر بشكل متزايد. وإنعاش هذه الموارد أمر ذو أهمية حيوية لاستمرار نظم معيشة ما يربو على 000 370 شخص معترف بأنهم أفقر سكان البلد. والبحيرات والأحواض الواقعة في الوسط والجنوب ذات أرصدة سمكية ضئيلة؛ وتوجد فيها ماشية قليلة، وإمكانية صيد الأسماك الكامنة فيها غير مستغلة، إلى حد بعيد، وذلك لعدم وجود تقاليد لصيد الأسماك.

19 - تتألف المجموعة المستهدفة مما يربو على 000 55 أسرة معيشية تعتمد أساسا في معيشتها على صيد الأسماك ، بما في ذلك 000 50 أسرة معيشية (000 370 شخص) تعيش في الأراضي الرطبة الجنوبية، و800 3 أسرة صياد سمك (000 20 شخص) تعيش على الساحل البحري، و500 1 أسرة أخرى (000 10 شخص) تعيش على طول ضفاف الأنهار. وتعيش 000 10 أسرة معيشية أخرى (000 100 شخص) بالقرب من الأحواض. وجميع النساء في أسر صيادي السمك يحترفن تجهيز وبيع السمك، ويهدد تدني إنتاجية أنشطة صيد الأسماك دخولهن بشكل خطير. وهن يمثلن فئة فرعية كبيرة من المجموعة المستهدفة. ويقدر عدد السكان المستهدفين الذين سيستفيدون بشكل غير مباشر من أنشطة كثيرة في البرنامج بنحو 000 800 شخص، يعيش 000 600 منهم في قرى لها موارد صيد أسماك في الجنوب.

20 - **آليات الاستهداف** – سيكون أي تدبير يقلل من ضغط صيد الأسماك أو يوقف تدهور الموارد مفيدا للفقراء في الأراضي الرطبة الجنوبية، حيث يعتبر صيد الأسماك موردا مشاع الملكية، وفي كثير من الأحيان المورد الوحيد المتاح لهم. وسوف تقوم السلطات المحلية المنتخبة من جانب القرية عموما بتمثيلها في تعاملاتها مع البرنامج، للمساعدة على تحديد أفقر الرجال والنساء في المجتمع المحلي وعلى تشجيعهم بتكوين جمعيات خاصة بهم، لوضع استراتيجيات مستدامة للتكسب، باعتبار ذلك شرطا للحصول على المساعدة التي يقدمها البرنامج. وكما هو الحال بالنسبة لجميع القرارات التي تتخذها السلطات المحلية، ستناقش مسألة ضرورة تقديم دعم خاص إلى الفقراء ويوافق عليها في اجتماعات على مستوى القرى. وأخيرا سيقدم التدريب أساسا على مستوى القرية وفي أوقات مختارة بعناية، حتى يتمكن أفراد المجموعة المستهدفة ولا سيما النساء من الاشتراك فيه.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

21 - الهدف العام للبرنامج هو المساعدة على التخفيف من شدة فقر أفقر أسر صيادي الأسماك الذين يعيشون على صيد الأسماك وتجهيزها وبيعها، مع التركيز بصفة خاصة على مساعدة النساء اللائي يؤدين دورا مهما في الأنشطة

الشـــاطئية. وسوف يجري العمل على تحقيق هذا الهدف بتمهيد السبيل للاستخدام السليم بيئيا لموارد صيد الأسماك التي يعـــتمد علـــيها أفقـــر الناس في البلد. ويتفق هذا الهدف مع أعلى أولويات الحكومة، وله أولوية تشغيلية عالية بالنسبة للصـــندوق ولمجـــتمع المانحيـــن، الذي سيقيم البرنامج معه تعاونا وثيقا. وأهداف البرنامج المحددة هي: استئناف و/أو تعزيـــز التحســـين المســـتدام لعملـــيات صيد الأسماك المعتمدة على المسطحات المائية الداخلية في البلد؛ وتنمية قدرة المجـــتمعات المحلـــية لصيادي السمك على إدارة مواردها الطبيعية وموارد صيد الأسماك بصورة مستدامة؛ ومساعدة الأســـر المعيشـــية لصـــيادي السمك على تنويع استراتيجياتها المتعلقة بالتكسب بهدف تقليل ضغوط صيد الأسماك إلى المستويات المستدامة.

22 - ســـينفذ الـــبرنامج الذي تبلغ مدته ثماني سنوات على ثلاث مراحل: (i) مرحلة الاستهلال ومدتها سنة لتعيين الموظفيـــن والتدريب والتوريد وتحديد مقدمي الخدمات المحتملين وعمليات المسح وحملة إعلامية مكثفة لتنشيط الطلب على المساعدة المقدمة من البرنامج؛ (ii) مرحلة تجريبية مدتها ثلاث سنوات مكرسة لاختبار مجموعة كبيرة من تدابير الإنعاش، تتضمن إجراء عملية تطهير يدوية تجريبية بطرق كثيفة العمالة؛ (iii) مرحلة تنمية كاملة مدتها أربع سنوات. وسوف يوفر استعراض منتصف المدة الذي سيجرى في السنة الرابعة من البرنامج الأساس لمواءمة النهج والأنشطة.

جيم - عناصر البرنامج

23 - ســـيجري العمـــل علـــى تحقيق أهداف البرنامج بتنفيذ ثلاثة عناصر بإشراف وحدة صغيرة لتنسيق البرنامج: (i) تقويـــة القـــدرات المؤسســـية على مستوى المجتمعات المحلية ومع الخدمات الحكومية للدعم التقني؛ (ii) إصلاح الأراضي الرطبة والمساحات المائية، ولاسيما في الجنوب؛ (iii) ترشيد قطاع صيد الأسماك الفرعي حتى يتسنى نشر وسائل تكسب بديلة مستدامة.

تقوية القدرات المؤسسية

24 - لا يمكن العمل على إيجاد وسائل تكسب مستدامة للفقراء دون تقوية القدرات المؤسسية على مستويين. فوجود قـــدرة مؤسســـية أقـــوى على مستوى المجتمعات المحلية هو أمر لا غنى عنه لأن الالتزام التام من جانب المجتمعات المحلية سيكون لازما لضمان تنفيذ القواعد المقررة لصون مصايد الأسماك المحلية وغيرها من الموارد الطبيعية. ومع ذلـــك فإن معظم المجتمعات المحلية التي تواجه التحدي المتمثل في تنظيم استخدام هذه الموارد لا تستطيع أن تفعل ذلك بنفســـها: فهي تحتاج إلى دعم تقني مؤهل لتوجيه بحثها عن حلول فعالة، والتفاوض على الحلول التوفيقية الحتمية التي يتعيـــن تنفـــيذها ..الـــخ. والهدف من هذا العنصر هو بناء القدرة المؤسسية اللازمة بشكل حيوي سواء على مستوى القرية أو مع الخدمات الحكومية للدعم التقني.

25 - **دعم مؤسسات المجتمع المحلي** – يشتمل هذا العنصر الفرعي على اتجاه رئيسي يتمثل في الإعلام–التعليم–الاتصـــالات، يـــبدأ بحملة إعلامية مكثفة مصحوبة بزيارات ميدانية من جانب موظفي وحدة تنسيق البرنامج ومركز العمـــل الإقليمي لتحقيق التنمية الريفية. ويتمثل الهدف في تنشيط الطلب على مجموعة المساعدات التي يقدمها البرنامج بتقديم تفاصيل عن أهدافه وإجراءاته ونهجه التشاركي والحقوق والواجبات ذات الصلة. وبعد ذلك وطوال مدة البرنامج

سـوف تعـرض التغطية الإعلامية والاتصالات على مستوى القرى الخبرات الإيجابية المكتسبة، وبذلك تديم مستوى اهـتمام عـال بالبرنامج. وسوف يتمثل الاتجاه الرئيسي للعنصر الفرعي في تقوية قدرة 180 مجتمعا محليا على الأقل (60 علـى ضفاف البحيرات و120 في الأراضي الداخلية) في الأراضي الرطبة الجنوبية، وعدد يصل إلى 100 مجتمع محلي تقع على جوانب الأحواض في وسط شمالي البلد، على إدارة مصايد الأسماك المحلية والموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وإصلاحها عند الإقتضاء. وسوف يعيش العاملون الميدانيون الذين يوظفهم مقدمو الخدمات بموجب عقد مبرم مع البرنامج في المجتمعات المحلية لمساعدتها على تصميم خطط إدارة موارد الأراضي الرطبة وتنفيذها. وسوف يرفع مسـتوى مهـاراتهم الميدانـية بتدريبهم تدريبا مكثفا على نهج وسائل التكسب المستدامة ستوفره وحدة التنسيق الوطني المنشـأة فـي إطار برنامج وسائل التكسب المستدامة في مجال صيد الأسماك في غربي أفريقيا. وسوف تتمثل المهمة الرئيسية للعاملين الميدانيين في الاضطلاع بالوساطة في عملية تكوين توافق الآراء الذي سيجعل خطط إدارة الموارد الطبيعـية فعالـة، ويساعد المجتمعات المحلية الشريكة في الحصول على مشورة ومساعدة تقنية من أشخاص مؤهلين. وبـدلا مـن حضور إجتماعات وجلسات عمل سوف تتضمن مساهمتهم الرئيسية إجراء مناقشات غير رسمية وتوعية يومية. والمجتمعات المحلية التي تقدم أدلة مقنعة على تحقيقها للإدارة المستدامة (مثلا صيد الأسماك كاملة النمو) سيتاح لها الحصول على أموال من صندوق للتنمية المجتمعية من أجل الهياكل الأساسية الاجتماعية (الدروب والإمداد بالمياه والمراكـز الصحية والمدارس) أو لإصلاح المرافق القائمة. وسوف يعزز تعليم القراءة والكتابة في المجتمعات المحلية الشريكة برفع مستوى مهارات المعلمين المحليين، ودفع أتعابهم عن دروس محو الأمية التي أعطوها فعلا وتوفير مواد التدريس والقراءة عن مجموعة واسعة النطاق من المواضيع الإنمائية (البيئة والصحة ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وإدرار الدخل، الخ) وسوف تكيف نفس هذه المواد لاستخدامها في المدارس الابتدائية.

26 - **دعـم الخدمـات التقنية:** – يتمثل هدف هذا العنصر الفرعي في النهوض بقدرة المؤسسات العامة على تقديم الخدمات الأساسية إلى المناطق الريفية بوجه عام، وإلى المنتجين في أنشطة صيد الأسماك وتربيتها وتجهيزها وتسويقها بوجه خاص. وسوف تقوى قدرتهم على تنسيق ومراقبة تنفيذ أنشطة البرنامج، وسوف تعد سياسة وطنية للتنمية الطويلة الأجـل لصـيد الأسماك، وسيقام نظام لحماية صيادي الأسماك في البحر ولدوريات في مناطق صيد الأسماك الحرفي، وسـوف يرفع مستوى النظام القائم لجمع الإحصائيات، ليصبح نظاما لرصد تنمية المصايد وسيبدأ تنفيذ برنامج للبحوث والعمل لاختبار طرق مبتكرة لصيد الأسماك وتربيتها وتجهيزها وحفظها.

إصلاح الأراضي الرطبة والمسطحات المائية

27 - أهـداف هـذا العنصـر هـي: إستعادة الغطاء النباتي وخفض تحات التربة في مناطق مستجمعات المياه في المسطحات المائية المتدهورة في الجنوب، بزراعة النباتات وإقامة الإنشاءات الملائمة لمكافحة إنجراف التربة؛ وإعادة زراعـة الغطاء النباتي وأشجار المنجروف على ضفاف البحيرات حيث يأوى السمك ويتكاثر؛ ونقل زريعات الأسماك إلـى الأحـواض والبحـيرات الصغيرة الواقعة في الوسط والشمال. وتتضمن الأنشطة المتصورة تدريب المزارعين والإرشـاد الزارعـي فـيما يـتعلق بطرق المحافظة على المياه والتربة، وتحديد المناطق الشديدة التدهور التي سيعاد تشـجيرها، وتزويد ملاك الأراضي بالبذور، والدراسات الهندسية المتعلقة بانشاءات مكافحة إنجراف التربة (الحواجز وقـنوات الصرف)، وتنظيم برامج عمل كثيفة العمالة لإعادة زراعة أحراج سهول الفيضانات وأشجار المنجروف على

ضـفاف البحـيرات، وإقامـة إنشاءات مكافحة إنجراف التربة، وإطلاق (الزريعات السمكية) في بحيرات وأحواض مختارة.

ترشيد قطاع صيد الأسماك الفرعي

28 - يـتكون هذا العنصر من ثلاثة عناصر فرعية هي : دعم الأنشطة المدرة للدخل المتعلقة بصيد الأسماك؛ تقديم الدعـم الـى الأنشـطة المدرة للدخل غير المتعلقة بصيد الأسماك باعتبار ذلك وسيلة لتقليل الضغط على موارد صيد الأسماك الطبيعية؛ والحصول على الخدمات المالية. وكما هو الحال في برامج الصندوق الجارية الأخرى سيقدم الدعم إلى المستفيدين عن طريق مقدمي الخدمات الذين يعملون بموجب عقود مبرمة مع البرنامج.

29 - **دعـم الأنشـطة الاقتصـادية المتعلقة بصيد الأسماك**، سيعمل هذا العنصر الفرعي على تزويد وحدات صيد الأسماك البحرية الموجودة بمعدات الصيد لتجديد المعدات وإتاحة صيد المخزونات السمكية التي تسبح قرب القاع غير المستغلة؛ ومساعدة صيادي السمك في المصايد الداخلية على التحول الى طرق أخرى لانتاج الأسماك (تربية الأسماك، بما في ذلك إنتاج الزريعات السمكية؛ وتحسين الطرق التي تستخدمها النساء في تجهيز السمك وحفظه. وسوف ينصب التركـيز الرئيسي على النهج الجماعي لتحسين تنظيم الصيادين والقدرات الإدارية ، وتعزيز المنظمات الرئيسية التي ستقدم الخدمات الأساسية.

30 - **دعـم الأنشـطة غير المتعلقة بصيد الأسماك**، سيساعد هذا العنصر الفرعي أعضاء المجموعة المستهدفة من جانـب الصندوق على تحديد وإيجاد نظم تكسب بديلة لصيد الأسماك؛ وسيقلل من تعرض صيادي السمك للفقر بتنويع استراتيجياتهم المعيشية. وسوف تتاح المعلومات المتعلقة بمجموعة كبيرة من الأنشطة البديلة المدرة للدخل في مجالات الـزراعة والصـناعات التحويلية والخدمات؛ وسوف تحصل المجموعات المهتمة بذلك على التدريب والدعم. وسوف يشجع على إنشاء المنظمات المهنية لتيسير التسويق.

31 - **الحصول على الخدمات المالية** أمر ذو أهمية حيوية لتنمية الأنشطة المدرة للدخل، وتوجد في المناطق الريفية فـي بنين شبكة كثيفة من المؤسسات المالية اللامركزية. بيد أن المجموعة المستهدفة لا تعتبر عموما جديرة بالحصول علـى إئتمان من جانب هذه المؤسسات المالية اللامركزية، التي يتسم بعضها بالضعف من الناحية الفنية. وسوف يقدم الدعـم التقنـي والتدريـب إلـى مديرين ومحاسبين ومراجعي حسابات من عدد يبلغ 50 مؤسسة لتمويل المشروعات الصغيرة ترغب في إقراض المجموعة المستهدفة من مواردها الخاصة. وسوف ينشأ صندوق ضمان (000 300 دولار أمريكـي) لتغطـية جزء من المخاطر ذات الصلة. وسيتمكن عدد محدود من المؤسسات المالية اللامركزية أيضا من الاستفادة من مرفق إعادة تمويل لزيادة موارده ولا سيما من أجل الإقراض المتوسط الأجل.

32 - سـوف تقوم وحدة تنسيق البرنامج بتنسيق العناصر الثلاثة، وسوف تنشأ هذه الوحدة في كتونو، وسوف يكون لها مكتبان إقليميان يشملان المنطقة الجنوبية والمنطقة الشمالية، على التوالي.

دال – التكاليف والتمويل

33 - تقـــدر التكاليف الكلية للبرنامج، بما في ذلك الرسوم الجمركية والضرائب، بمبلغ 26.0 مليون دولار أمريكي علـــى مـــدى ثماني سنوات، منه 3.1 مليون دولار أمريكي، أو نحو 12%، بالعملة الأجنبية. وتقدر الرسوم الجمركية والضرائب بمبلغ 2.0 مليون دولار أمريكي. ويقدر الاحتياطيان اللازمان للطوارئ المتعلقة بالأسعار والطوارئ المادية بمـــبلغ 1.8 ملـــيون دولار أمريكـــي، و879 000 دولار أمريكـــي، وهما يعادلان على التوالي 8% و4% من التكاليف الأساسية. وسوف يمول البرنامج من قِبَل الصندوق وصندوق التنمية الأفريقي والمؤسسات المالية اللامركزية والحكومة والمســـتفيدين. وسوف يمول القرض المقدم من الصندوق والبالغ 10.0 ملايين دولار أمريكي 39% من التكاليف الكلية، وهذا يتضمن بندي الطوارئ. وسوف يمول القرض المقدم مـــن صندوق التنمية الأفريقي 10.0 مـــلايين دولار أمريكي (39%) من المبلغ المخصص لكل عنصر. وسيكون التمويل المقدم من الصندوق ومن صندوق التنمية الأفريقي بنسبتين متســـاويتين. وستقوم المؤسسات المالية اللامركزية بتمويل 3.3 مليون دولار أمريكي (13%) من المبلغ الكلي. وسوف تقـــوم الحكومة بتمويل 2.0 مليون دولار أمريكي (8%)، يمثل الرسوم الجمركية والضرائب. وسوف يمول المستفيدون 682 000 دولار أمريكي (3%). وترد في الجدولين 1 و 2 أدناه تكاليف البرنامج وخطة تمويله بالتفصيل.

الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
تعزيز القدرات المؤسسية	8 168	956	9 124	10	39
إصلاح الأراضي الرطبة والمسطحات المائية	5 542	905	6 448	14	28
ترشيد قطاع صيد الأسماك الفرعي	4 867	-	4 867	-	21
التنظيم والإدارة	1 977	890	2 867	31	12
مجموع التكاليف الأساسية	**20 554**	**2 752**	**23 306**	**12**	**100**
الطوارئ المادية	722	157	879	18	4
الطوارئ السعرية	1 622	187	1 809	10	8
التكاليف الكلية للبرنامج	**22 898**	**3 096**	**25 995**	**12**	**112**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		صندوق التنمية الأفريقي		مؤسسات مالية لا مركزية		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
تعزيز القدرات المؤسسية	4 468	44	4 468	44	-	-	883	9	338	3	10 157	40	1 066	8 207	883
إصلاح الأراضي الرطبة والمسطحات المائية	3 552	47	3 552	47	-	-	519	7	-	-	7 622	29	1 045	6 059	519
ترشيد قطاع صيد الأسماك الفرعي	605	12	605	12	3 330	67	90	2	344	7	4 974	19	-	4 884	90
التنظيم والإدارة	1 385	43	1 385	43	-	-	472	15	-	-	3 241	12	985	1 784	472
مجموع التكاليف الأساسية	**10 009**	**38**	**10 009**	**38**	**3 330**	**13**	**1 964**	**8**	**682**	**3**	**25 995**	**100**	**3 096**	**20 934**	**1 964**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

34 - **التوريد** – سيكون وفقا لاتفاقية القرض المقدم من الصندوق. وسوف يتم تجميع مشتروات المعدات والمواد والمركبات بقدر الإمكان. وسوف تكون عقود المركبات خاضعة لإجراءات المناقصات التنافسية الدولية. وستكون عقود السلع والمعدات التي تفوق قيمتها 000 50 دولار أمريكي، حتى ما مجموعه 000 100 دولار أمريكي، خاضعة لإجراءات المناقصات التنافسية المحلية. أما العقود التي تقل قيمتها عن 000 50 دولار أمريكي لكن تزيد عن 000 10 دولار أمريكي، فستمنح وفقا لإجراءات الشراء الحصيف استنادا إلى ثلاثة عروض أسعار على الأقل. وتوريد البنود التي تقل قيمتها عن 000 10 دولار أمريكي سيكون بالشراء المباشر من الموردين المحليين. ومن غير المرجح أن تجتذب الإنشاءات المدنية بسبب مواقعها المشتتة، مقدمي العطاءات الدوليين. وستخضع عقود الأبنية والإنشاءات الهندسية والدروب لإجراءات المناقصات التنافسية المحلية، أما العقود الخاصة بعمليات التطهير اليدوية فستمنح لمجموعات المستفيدين. وسوف تمنح عقود الخدمات الاستشارية والمشورة الفنية حسب المعايير المقبولة دوليا على أن تكون الاختصاصات والمؤهلات وشروط الخدمة مرضية للصندوق ولمصرف التنمية الأفريقي.

35 - **المصروفات** المتعلقة بالمركبات والمعدات وخدمات المشورة التقنية ستوثق بالكامل. أما المصروفات المتعلقة بالأشغال المدنية والتدريب المحلي والتكاليف التشغيلية والمرتبات والمتعاقدين المحليين فستكون وفق كشوف إنفاق موثقة. وسيحتفظ البرنامج بمستندات عمليات السحب وفقا لكشوف الإنفاق لفحصها أثناء البعثات الإشرافية. وسوف يفتح حساب خاص للبرنامج في مصرف تجاري في كوتونو، أو في الخزانة العامة، بشروط وأحكام يقبلها الصندوق. وسوف يودع مبلغ أولي قدره 500 مليون فرنك أفريقي في الحساب الخاص إثر سريان وتقديم طلب سحب إلى الصندوق. وسيكون تجديد الحساب الخاص وفقا لإجراءات الصندوق. وعلاوة على ذلك سيفتح حساب للبرنامج بإيداع مبلغ أولي قدره 50 مليون فرنك أفريقي في الخزانة العامة في كوتونو لاستلام أموال المقترض المقابلة والصرف منها. وسوف يدرج البرنامج في برنامج أولوية الحكومة للاستثمار لضمان قيام حكومة بنين بتقديم التمويل الكافي للبرنامج في الوقت المناسب. وسوف ينفذ المشروع على مدى ثماني سنوات ابتداء من تاريخ نفاذ المفعول.

36 - **الحسابات ومراجعتها** – ستحتفظ جميع الوكالات المنفذة المشتركة في البرنامج بحسابات مستقلة للنفقات فيما يتعلق بأنشطتها الممولة عن طريق البرنامج. وسوف يكفل المراقب المالي الموجود في وحدة تنسيق البرنامج مسك جميع الحسابات وفقا للممارسات الحكومية السائدة، المقبولة للصندوق، ويعد قوائم موحدة للحسابات لكل فترة ستة أشهر باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من نظام معلومات الإدارة التابع للبرنامج. وسوف تقدم هذه القوائم الموحدة إلى الصندوق. وسوف يراجع هذه الحسابات السنوية الموحدة مراجع حسابات مستقل يوافق عليه الصندوق. وسوف تتيح جميع الوكالات التنفيذية لهذا المراجع إمكانية الاطلاع على حسابات العناصر التي نفذتها. وسوف تقدم إلى الصندوق الحسابات المراجعة وتقرير مراجع الحسابات مشفوعا برأي مستقل بشأن كشوف الإنفاق يحال إلى الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية.

واو – التنظيم والإدارة

37 - ستدعم تنفيذ البرنامج وحدة صغيرة لتنسيق البرنامج، تحت إشراف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. وسوف يعين في وحدة تنسيق البرنامج فريق صغير من الموظفين رفيعي المؤهلات وذلك بإجراءات شفافة وتنافسية. وسيكون لوحدة تنسيق البرنامج استقلال مالي وإداري وسوف تتمثل مهامها الرئيسية في: إعداد برنامج العمل والميزانية السنويين، وتأذن بالإنفاق؛ وتختار الوكالات المنفذة وتتعاقد معها؛ وتضطلع بالإشراف الميداني المنتظم وتراقب وتقيم الأنشطة الميدانية؛ وتقدم تقارير بصفة منتظمة عن تنفيذ البرنامج[2].

38 - **إعداد التقارير والمراقبة والتقييم** – ستقوم جميع الوكالات المنفذة والشركاء بإعداد تقارير ربع سنوية عن التقدم المحرز، ستستخدمها وحدة تنسيق البرنامج لإعداد تقارير نصف سنوية عن التقدم المحرز لتقديمها إلى الصندوق. وسوف تتضمن هذه التقارير تقييما لحالة تنفيذ البرنامج، بما في ذلك الوضع المالي. وسوف تقارن أوجه الأداء بالأهداف المحددة في تقرير التقدير وبرنامج العمل والميزانية السنويين. وسوف تدخل البيانات في نظام معلومات الإدارة الذي سينشأ عند بدء البرنامج. وسوف يقوم نظام معلومات الإدارة برصد مستوى كفاءة تدفق فوائد البرنامج إلى المستفيدين ومستوى أداء المنفذين. وستكون التقييمات من ثلاثة أنواع: تشاركية وداخلية وخارجية. وسوف يشترك المستفيدون في التحليل التشاركي للآثار المترتبة على إشتراكهم في البرنامج. وسوف تعرض نتائج هذه الدراسات في حلقات العمل التقييمية التشاركية السنوية.

زاي – المبررات الاقتصادية

39 - سوف تتمثل الأنشطة الرئيسية خلال المرحلة الأولى (أربع سنوات) في الأعمال التحضيرية الرامية إلى تحسين دخول المجتمعات المحلية لمصايد الأسماك وأحوالها المعيشية بطريقة مستدامة خلال الأربع سنوات التالية. والاتجاهات الرئيسية للبرنامج خلال المرحلة الأولى ستتمثل في استعادة قاعدة الموارد السمكية؛ واستعادة الغطاء النباتي؛ وخفض انجراف التربة في مناطق مستجمعات المياه في المسطحات المائية المتدهورة في الجنوب؛ وإعادة زراعة أشجار المنجروف والنباتات حيث يأوى السمك ويتكاثر. ولذا فإنه ليس من الممكن الاضطلاع بتحليلات مالية واقتصادية كلاسيكية. بيد أن الملاحظات المتعلقة بالإنتاجية الطبيعية والواردة في عدة دراسات تمكّن المرء من أن يتوقع إمكان تحسين الإنتاجية الطبيعية للمياه الداخلية بنسبة تتراوح بين 3 و5% سنويا. ويمكن أن تكون الآثار الأولى منظورة في السنة السابعة للتنفيذ تقريبا. وعلاوة على ذلك سوف يسهم البرنامج في تحقيق فوائد اقتصادية أخرى منها أنشطة صيد الأسماك والأنشطة غير المتعلقة بصيد الأسماك المدرة للدخل، وإنشاء شركات لتقديم الخدمات، ومزارع حراجية.

[2] للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الذيل السادس.

حاء – الفوائد والمستفيدون

40 - **المستفيدون** – سيكون المستفيدون الرئيسيون من البرنامج هم أفقر صيادي السمك ومجهزي السمك وتجار السمك، الذين يعمل معظمهم في الجنوب. وينتظر أن يستفيد مباشرة من المشروع عدد من المنتجين في قطاع صيد الأسماك الفرعي يبلغ عددهم 000 80 شخص، ثلثهم من النساء. بيد أن سكان المجتمعات المحلية الشريكة كلهم، حتى الناس الذين يعيشون في القرى المحيطة (أكثر من 000 600 شخص) سيستفيدون بصورة غير مباشرة من إصلاح البيئة الإنتاجية والمادية وبالتالي جعلها أكثر إنتاجية، وتحسين الوصول إلى الهياكل الأساسية الاجتماعية وكذلك من التمكين عن طريق المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية.

41 - **الفوائد** – سيؤدي خفض تكاليف وحدة الإنتاج وتحسين النوعية والتغليف والتخزين والنهوض بمهارات التسويق إلى زيادة دخل أسر صيادي الأسماك. وسوف يكتسب نحو نصف المستفيدين مهارات في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة، وسوف يدرب آخرون على مسك الدفاتر والإدارة. ومن المرجح أن تفيد عدة هياكل أساسية مؤهلة لتلقي التمويل عن طريق صندوق تنمية المجتمع المحلي بما يوسع نطاق المستفيدين (تحسين الطرق والإمداد بالمياه ومرافق التخزين)، وأي تحسينات في ظروف السوق وفي قدرة أسر صيادي السمك على المساومة ستفيد حتما جميع الفاعلين الاقتصاديين في المجتمع المحلي.

طاء – المخاطر

42 - ينطوي نهج سبل التكسب المستدامة في التنمية الريفية على عملية متكررة تجرى على مدى فترة طويلة نسبيا من الزمن. وقد تنقص أي محاولة للتوصل إلى نتائج سريعة من أهمية ضمان فهم وإقامة العمليات الأساسية. وعلى الصعيد المجتمعي قد تكون التحليلات التقنية والموضوعية للمشاكل سطحية وينتج عن ذلك أن تسفر ممارسات التخطيط التشاركي عن قائمة توريد نمطية لأنشطة برنامجية معززة من الخارج بدلا من تحديد خيارات لحل المشاكل الأساسية التي يمكن مساندتها بموارد المجتمع المحلي. وقد يتعرقل تعزيز عنصر القدرات المؤسسية بالضغط للإسراع بتنفيذ الأنشطة الإنمائية للمجتمع المحلي، ولا سيما البنية الأساسية. وتتضمن تدابير تحسين الأوضاع تقديم دعم قوي لبناء القدرات وتوفير التدريب واسع النطاق وضمان تنفيذ خطط وزارة الزراعة بنشاط والتحقق من التنفيذ من خلال الزيارات الميدانية. وستكون المتابعة والإشراف من جانب وحدة تنسيق البرنامج والصندوق وصندوق التنمية الأفريقي ذات أهمية حيوية في هذا الصدد.

ياء – الأثر البيئي

43 - **الفوائد البيئية** – سيكون تأثير البرنامج في البيئة إيجابيا في الأجلين المتوسط والطويل بفضل إعادة تشجير الضفاف وسهول الفيضانات ومناطق المستجمعات ومكافحة انجراف التربة والإطماء. وسوف يصان التنوع البيولوجي في المناطق الرطبة من البلد، وهو مهدد الآن بصورة خطيرة. وسوف يخفف من الضغوط البيئية باستحداث تربية الأسماك والأنشطة الاقتصادية غير المتعلقة بالأسماك. وسوف يخفض انجراف التربة والاطماء في المسطحات المائية بزراعة المنجروف على الضفاف وزراعة أشجار أخرى خلفها لتوفير الخشب لتدخين الأسماك. وسوف يؤدي استخدام

الأفران التي تعمل بالفحم النباتي إلى خفض استهلاك الخشب والإصابة بأمراض الجهاز التنفسي وأمراض العيون بين النســـاء. وســـوف تخضع جميع الاقتراحات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والبنى الأساسية التي ستمول بقروض لتقييم الأثر البيئي التشاركي كجزء من عمليات الفرز.

كاف – السمات الابتكارية

44 - تـــم تحديد البرنامج صياغته من خلال عملية تشاركية واستشارية كثيفة، شملت الدولة وهيئات الحكم المحلي والقطـــاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجتمعات صيادي الأسماك وأصحاب المصلحة والمانحين. وأنشئت فرقة عمل وطنية تتألف من ممثلين للوزارات المختصة لإعداد البرنامج. ونظمت ست حلقات عمل استشارية إقليمية حضرها ممـــثلون للمجـــتمعات المحلـــية لصـــيادي الأسماك. كما عقدت حلقة عمل وطنية مثلت فيها مشاريع ومنظمات ثنائية ومـــتعددة الأطـــراف. وســـوف تكفل فعالية البرنامج على الطبيعة وفعالية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في البلد بالاســـتخدام الأقصـــى للمعرفة الموجودة (مشروع الأنشطة المدرة للدخل ومشروع خدمات التسويق وتمويل القروض الصغيرة وبرنامج تنمية الجذور والدرنات)، بما في ذلك مهارات السكان المحليين؛ واتخاذ إجراءات ملموسة فيما يتعلق بالتدريب والدعم التقني والمتابعة لتعزيز إدارة البرنامج والمجتمعات المحلية لصيادي السمك. وسيكون هذا البرنامج هو أول بـــرنامج في غربي أفريقيا لتحسين النهج المستدام لطرق التكسب الذي استحدث على أساس تجريبي في المشروع الإقليمي لإدارة التنمية الدولية. وهذا النهج هو أداة للتحليل الهيكلي والتحليل الذي يركز على البشر لجميع العوامل التي تسهم في طرق تكسب فقراء الصيادين. وهو يختلف تماما عن الوثيقة الأساسية للنهج القديم. ولذا فإن هذا النهج شمولي ويتضـــمن استمرارية تنمية صيد الأسماك الحرفي. وسوف تستمر هذه العملية أثناء التنفيذ عن طريق شراكة المانحين (مصرف التنمية الأفريقي والوكالة الألمانية للتعاون التقني والوكالة الدانمركية للمساعدة الإنمائية الدولية وإدارة التنمية الدولـــية ووكالتـــي الـــتعاون الفرنســـي والهولندي)، ومواءمة منهجية تقديم الخدمات مع المجتمعات المحلية لصيادي الأسماك. ولذا فإن هذا البرنامج يتفق مع الحاجة إلى تطبيق اللامركزية على تقديم الخدمات ومواصلة تمكين المجتمعات المحلية لصيد الأسماك الحرفي.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

45 - تشـــكل اتفاقية القرض بين جمهورية بنين والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساســـها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

46 - وجمهورية بنين مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

47 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

48 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقـــدم الصندوق إلى جمهورية بنين قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا سبع ملايين وثمانمائة وخمســـين ألـــف (7 850 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 سبتمبر/أيلول 2041، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضـــاع أخـــرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2001)

1 - تضع حكومة جمهورية بنين (الحكومة) تحت تصرف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك (المسؤول الرئيسي عن البرنامج) أموال القرض طبقا لأحكام برامج العمل والميزانية السنوية والإجراءات الوطنية المعتادة بشأن المساعدة الإنمائية لأغراض تنفيذ البرنامج.

2 - تضع الحكومة، كذلك، تحت تصرف المسؤول الرئيسي عن البرنامج، بالإضافة إلى أموال القرض، كلما اقتضت الضرورة ذلك، المرافق والخدمات وأية موارد أخرى لأغراض تنفيذ البرنامج طبقا لأحكام اتفاقية القرض، والأموال المقابلة من مواردها الخاصة طبقا للإجراءات الوطنية المعتادة بشأن المساعدة الإنمائية. ولهذا الغرض، تقوم الحكومة بإيداع مبلغ أولي من الأموال المقابلة تبلغ قيمته 000 000 50 فرنك أفريقي في حساب البرنامج يمثل جزءا من مساهمتها في تمويل البرنامج. وتجدد الحكومة، مقدما، كل ستة أشهر رصيد حساب البرنامج بأن تودع فيه أموالا مقابلة على النحو المنصوص عليه في برامج العمل والميزانية السنوية ذات الصلة بسنة البرنامج المعنية. وستدرج الأموال المقابلة في برنامج الاستثمارات العامة.

3 - والأموال الواجبة الصرف من حساب القرض بموجب طلب الصرف الذي ترفعه الحكومة يجب أن تقسمها المؤسسة المتعاونة بين قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وقرض صندوق التنمية الأفريقي بنسبة قدرها 50/50، أو أي نسبة أخرى يجري الاتفاق عليها بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق التنمية الأفريقي. ومع ذلك، فبمجرد نفاذ مفعول قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وعلى مدى فترة أقصاها 12 شهرا، يغطي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كل النفقات العائدة على صندوق التنمية الأفريقي. ويسدد صندوق التنمية الأفريقي الأموال التي يتحملها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على هذا النحو وفقا للنسبة المئوية المحددة للنفقات، في حساب القرض بعد نفاذ مفعول قرض مصرف التنمية الأفريقي مباشرة. وفضلا عن ذلك، يخضع إبرام العقود من أجل الحصول على السلع والأشغال الهندسية المدنية الممولة من أموال القرض للأحكام التوجيهية للمؤسسة المتعاونة ومصرف التنمية الأفريقي.

4 - تتخذ جمهورية رواندا، في إطار البرنامج، وبغية الحفاظ على الممارسات السليمة بيئيا المقررة في القسم 7.15 (حماية البيئة) كما تتطلبها الشروط العامة، الإجراءات الضرورية في مجال استخدام مبيدات الآفات، ولتحقيق هذه الغاية، تكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات الموردة في إطار البرنامج على أية مبيدات محظورة بموجب مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعمل به من وقت إلى آخر، أو تلك المدرجة في الجدول 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من "تصنيف الآفات بحسب خطورتها

ملحق

والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996-1997" الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية على النحو الذي تعدل به من وقت إلى آخر.

5 - وستقع على عاتق مسؤول المراقبة والتقييم في وحدة تنسيق البرنامج مهمة كتابة تقارير المراقبة والتقييم للبرنامج. وسيقوم، بدعم من الخبير الاستشاري الدولي، بتحديد وضع نظام المراقبة والتقييم. وسيحدد مؤشرات أداء البرنامج، ومؤشرات النتائج المادية والمالية، ومؤشرات التأثير، والفترات الدورية لأنشطة المراقبة، وأسلوب جمع المعلومات والبيانات، وأساليب ودعم نشرها واستخدامها. وسيؤكد نظام المراقبة والتقييم بوجه خاص على نهج المراقبة والتقييم القائم على المشاركة بغية تعزيز تحمل الأجهزة المحلية للمسؤولية. وسيحدد السكان المستفيدون المؤشرات الخاصة بهم، ويكفلون بأنفسهم أنشطة المراقبة والتقييم. وسيجري نشر نتائج المراقبة والتقييم على المستفيدين، والشركاء، والمشغلين، بغية تيسير تنسيق أنشطة البرنامج، وإشراك المستفيدين، بصورة أفضل، وتحسين تنفيذ البرنامج.

6 - تعفي الحكومة، بمرسوم يصدره وزير المالية، السلع والخدمات التي يمولها القرض من كل الضرائب والرسوم.

7 - تضمن الحكومة التأمين على موظفي المشروع ضد أخطار المرض والحوادث طبقا للممارسات العادية المعمول بها على أراضيها.

8 - تلتزم الحكومة، إذا ما تساوت الكفاءات، بتفضيل المرشحات من النساء للوظائف المنشأة في إطار البرنامج.

9 - والشروط التالية تعتبر شروطا مسبقة لنفاذ اتفاقية القرض:

(أ) أن تكون اتفاقية القرض الحالي قد وقعها، على النحو الواجب، ممثل مخول من الحكومة بذلك؛

(ب) أن يكون إنشاء وحدة تنسيق البرنامج، ولجنة التوجيه الوطنية، واللجان الإقليمية للتشاور والتوجيه قد صدر بها مرسوم من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك؛

(ج) أن يكون قد تم اختيار جميع موظفي البرنامج عن طريق الإعلان عن الوظائف واختيار أفضل المتقدمين لها؛

(د) أن يكون قد تم فتح حساب البرنامج وإيداع أول مبلغ من الأموال المقابلة على النحو المنصوص عليه في القسم 3.05 (ب)؛

(هـ) أن تسلم جمهورية بنين الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن المحكمة العليا أو أي هيئة أخرى خولت هذه السلطة قانونا، فيما يتعلق بالعناصر المذكورة في القسم 7.02، وذلك على نحو يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

ملحق

10 - والشروط التالية تعتبر شروطا مسبقة لصرف الأموال من القرض:

(أ) أن يكـــون دليل الإجراءات قد وضعت صياغته النهائية على نحو يرتضيه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

(ب) أن تكون وحدة تنسيق البرنامج قد وضعت نظاما محاسبيا على نحو يرتضيه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

BENIN

Land area (km² thousand), 1997 1/	111	**GNI per capita (USD), 1999 4/**	380
Total population (million), 1999 4/	6.1	**Average annual real rate of growth of GNP per capita, 1990-98 2/**	1.8
Population density (people per km²), 1998 1/	54	**Average annual rate of inflation, 1990-98 2/**	10.1
Local currency	CFA Franc BCEAO (XOF)	**Exchange rate: USD 1 =**	XOF 700

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate), 1980-98 1/	3.0	GDP (USD million), 1999 4/	2 369
Crude birth rate (per thousand people), 1998 1/	41	Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude death rate (per thousand people), 1998 1/	13	1980-90	2.5
Infant mortality rate (per thousand live births), 1998 1/	87	1990-98	4.6
Life expectancy at birth (years), 1998 1/	53		
		Sectoral distribution of GDP, 1998 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n.a.	% agriculture	39
Poor as % of total rural population 1/	n.a.	% industry	14
Total labour force (million), 1998 1/	2.7	% manufacturing	8
Female labour force as % of total, 1998 1/	48	% services	48
		Consumption, 1998 1/	
Education		General government consumption (as % of GDP)	10
Primary school gross enrolment (% of relevant age group), 1997 1/	78 a/	Private consumption (as % of GDP)	82
Adult literacy rate (% age 15 and above), 1998 3/	38	Gross domestic savings (as % of GDP)	8
Nutrition			
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 487	**Balance of Payments (USD million)**	
Prevalence of child malnutrition (height for age % of children under 5), 1992-98 1/	25	Merchandise exports, 1998 1/	n.a.
Prevalence of child malnutrition (weight for age % of children under 5), 1992-98 1/	29	Merchandise imports, 1998 1/	n.a.
		Balance of merchandise trade	n.a.
Health			
Health expenditure, total (as % of GDP), 1990-98 1/	2.0	Current account balances (USD million)	
Physicians (per thousand people), 1990-98 1/	0.06	before official transfers, 1998 1/	-243
Percentage population without access to safe water, 1990-98 3/	44	after official transfers, 1998 1/	-157
Percentage population without access to health services, 1981-93 3/	58	Foreign direct investment, 1998 1/	34
Percentage population without access to sanitation, 1990-98 3/	73		
		Government Finance	
Agriculture and Food		Overall budget surplus/deficit (including grants) (as % of GDP), 1997 1/	n.a.
Food imports as percentage of total merchandise imports, 1998 1/	n.a.	Total expenditure (% of GDP), 1997 1/	n.a.
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land), 1995-97 1/	240	Total external debt (USD million), 1998 1/	1 647
Food production index (1989-91=100), 1996-98 1/	140.6	Present value of debt (as % of GNP), 1998 1/	46
		Total debt service (% of exports of goods and services), 1998 1/	10.6
Land Use			
Arable land as % of land area, 1997 1/	13.1	Nominal lending rate of banks, 1998 1/	n.a.
Forest area (km² thousand), 1995 1/	46	Nominal deposit rate of banks, 1998 1/	3.5
Forest area as % of total land area, 1995 1/	41.8		
Irrigated land as % of cropland, 1995-97 1/	0.8		

n.a. not available.
a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Report*, 2000
2/ World Bank, *Atlas*, 2000
3/ United Nations Development Programme, *Human Development Report*, 2000
4/ World Bank, *World Development Indicators database*, 2001

PREVIOUS IFAD LOANS TO BENIN

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Approved Loan/Grant Amount (SDR)	Disbursement (as % of Approved Amount)
Borgou Province Rural Development Project (061-BE)	World Bank: IDA	World Bank: IDA	22 Apr 81	09 Mar 82	30 Jun 89	11 000 000	92.5%
Atacora Province Rural Development Project (101-BE)	IFAD	World Bank: IDA	14 Sep 82	23 Jun 83	31 Dec 90	8 250 000	99.3%
Second Borgou Rural Development Project (210-BE)	World Bank: IDA	World Bank: IDA	02 Dec 87	06 Dec 88	31 Dec 94	7 950 000	83.7%
Second Atacora Rural Development Project (289-BE)	IFAD	UNOPS	11 Dec 91	30 Sep 92	31 Dec 99	6 250 000	94.6%
Income-Generating Activities Project (399-BJ)	IFAD	UNOPS	06 Dec 95	13 Mar 97	30 Jun 04	8 050 000	43.1%
Microfinance and Marketing Project (470-BJ)	IFAD	IFAD	22 Apr 98	04 May 99	30 Jun 05	9 150 000	17.1%
Roots and Tubers Development Programme (530-BJ)	IFAD	BOAD	03 May 00	23 Jun 01	31 Mar 09	9 750 000	–
Lending terms = Highly concessional for all loans				**Total for seven loans**		**60 400 000**	

LOGICAL FRAMEWORK

NARRATIVE DESCRIPTION	OBJECTIVELY VERIFIABLE INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	HYPOTHESES AND RISKS
Development goal: Contribute to poverty alleviation among the most vulnerable fisherfolk families by increasing their incomes and improving their living conditions. **Specific objectives**: (i) foster the sustainable rehabilitation and exploitation of domestic fisheries; (ii) strengthen the capacity of communities institutions and contribute towards the diversification of local livelihood strategies as a means of reducing the pressure on fisheries resources.	- Purchasing power of poor households is increased sustainably - Maximum sustainable yield (MSY) is attained. - Fishing pressures (canoes and fishermen) are reduced.	- Survey on poverty - Survey on household incomes - Statistics on fisheries (Statistics Observatory) - Reports of programmes and projects working in the fisheries subsector	- The target group will receive priority under the programme. - Government recognizes the right of community-level institutions to establish and apply their own regulations for the sustainable management of fisheries resources.
EXPECTED RESULTS:			
Result I: The capacity of community-based institutions and fisheries-sector support institutions to manage local natural resources is strengthened **I.1. The fisherfolk communities are better organized, better equipped, and better qualified and informed, allowing them to ensure sustainable natural resources management (NRM)** - The management of water bodies and natural resources is assured efficiently and sustainably by local institutions put in place by the communities themselves. - The community-based institutions are capable of preparing micro-projects and managing collective infrastructure on their own. - People particularly vulnerable to poverty have formed their own economic interest groups to develop more sustainable livelihoods. - Women and junior males are actively involved in programme activities and their capacities are strengthened in several ways (literacy, access to information, technical and managerial training). - Access to socio-economic services, including rural tracks, is improved in the communities that have fulfilled their partnership contract with the programme.	- Landed fish are of legal size (the NRM plan is effective) - Micro-projects prepared by the communities without external intervention - Rates of use of collective infrastructure by gender and by age - School enrolment rates (especially girls) - Reduction of water-borne illnesses - Rural tracks constructed or rehabilitated - Reduction in the number of households perceived as poor or vulnerable to poverty (by sex of household head) - Rates of success at literacy tests (especially women) - Presence of women and junior males on committees, economic interest groups, etc. is commensurate with their presence in the general population.	- Progress reports of the monitoring and evaluation (M&E) desk of the PCU and services providers - M&E surveys - M&E activities by beneficiaries - Minutes of meetings of national and regional steering committees (CNO and CRCO) - Progress and mission reports of concerned institutions - Mid-term review and completion evaluation	- Target group members (male, female and youths) are willing to undergo training - Traditional and modern authorities are willing to take part in implementing the programme. - The communities will mobilize their contributions in kind or in cash towards the installation of social infrastructures and to manage/maintain them. - The communities will accept to encourage the active participation of the poor and those most vulnerable to poverty

NARRATIVE DESCRIPTION	OBJECTIVELY VERIFIABLE INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	HYPOTHESES AND RISKS
I.2.The capacity to coordinate and monitor fisheries activities of the fisheries sector support institutions are strengthened. - Coordination and monitoring by the support institutions is effective. - The system for participatory collection of statistics on fishing and fish farming is operational. - The action-research activities are carried out and promising results are diffused. - Surveillance and security at sea are assured in collaboration with the fishermen themselves. - A strategy for the development of national fisheries is formulated.	- Meetings held for consensus-building and coordination - Monitoring missions carried out - Statistics Observatory is in place and functional - Action-research themes developed and extended to fisherfolk - Encroachment by industrial fishing boats reduced - Approved strategy paper	- Reports of missions by Fisheries Dept. (DP), Planning Division (DPP) and field office staff (CARDER) - Minutes of CNO and CRCO meetings - Surveys and studies by the Statistics Observatory - Progress reports by project coordination unit (PCU) - Coastguard reports	- Restructuring of DP and the Godomey research centre is completed. - Government institutions will have the necessary financial, human and logistical means.
Result II*: R*ehabilitation and improvement works to water bodies are carried out - Erosion is controlled through afforestation of catchment areas, replanting of river and lake-bank mangrove stands and the construction of erosion-control works. - Fisheries stocks are replenished. - Lakes and reservoirs in the Central and North areas are stocked with fingerlings. - Manual dredging by labour-intensive means (HIMO) tested on certain water bodies.	- Area replanted - Area covered by protected or replaced mangroves - Erosion-control works in place and maintained - Reduction of eroded areas - Community spawning areas created and protected - Proportion of landed fish that are of legal size. - Water bodies dredged manually - Manpower (male and female) absorbed by labour-intensive works	- Progress reports by PCU and services providers - M&E surveys - M&E activities by beneficiaries - Statistics on landings (Observatory) - Reports by partner institutions - Mid-term review and completion evaluation	- Traditional authorities will support the programme - Local populations (lakeside and hinterland) are willing to protect and manage replanted areas and erosion-control works. - Fingerlings will be available - Manual dredging is feasible - Incentives to rehabilitate the environment are attractive to the communities.
Result III: Sustainable livelihoods in fisheries and outside fisheries are developed **III.1. Livelihoods in fisheries are developed and sustainable**: - Small-scale maritime fishermen are able to renew their equipment locally. - Currently unexploited fisheries zones are accessible to small-scale maritime fishermen. - Fish and shell-fish farming techniques are mastered. - Fish potential of stocked lakes and reservoirs is exploited. - Working conditions of women active in production, marketing, processing and conservation of fish products are improved.	- Spare parts and fishing gear are readily available - Landings of high-value fish species are increased - Fish paddocks, floating cages and fish ponds are installed and profitable - Fish-smoking ovens, ice plants and insulated boxes are available - Evolution of numbers of fishermen, fish processors and fish vendors by gender - Evolution of incomes by gender	- Progress reports - M&E surveys - Framework surveys - Reports by the Statistics Observatory - Participatory M&E activities	- Sales points for fishing gear and spares will be viable - Fingerlings and feed will be available on the market - Promoters of new fish production activities will have access to credit. - Taxes on imports of fishing gear will be reduced. - Strong markets for farmed fish exist

NARRATIVE DESCRIPTION	OBJECTIVELY VERIFIABLE INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	HYPOTHESES AND RISKS
III.2. Non-fisheries sustainable livelihoods are promoted - Agriculture - Livestock - Crafts and manufacturing - Commerce and trade - Services	- Numbers of fisherfolk (male and female) with alternative sustainable livelihoods - Number of micro-projects supported by the programme	- Progress reports - M&E surveys - Framework survey - Reports by Statistics Observatory	- Land tenure problems will be resolved - Support is appropriate - Credit is available - Markets are strong
III. 3. Fisheries and non-fisheries income generating activities are financed through credit	- Number of decentralized microfinance institutions lending to target group - Number and size of loans delivered to target group (male and female) - Repayment rates (male and female)	- Reports of decentralized microfinance institutions - Progress reports - Participatory M&E	- The target groups will be eligible for loans on the conditions applied by existing decentralized microfinance institutions.
Result IV: The programme is efficiently implemented, the capacities of services providers are strengthened and partnerships with other projects and programmes with similar activities are established.	- AWP/Bs prepared and carried out on schedule. - Contracts with services providers - Support provided to services providers. - Partnership agreements signed with other projects - Frequency of meetings, workshops and joint activities, etc..	- Progress reports by the PCU - Supervision reports - Financial statements	- Organization and management capacity of the PCU is strong. - Other projects and programmes are willing to collaborate
Components and subcomponents **Component 1: Strengthening of institutional capacities** • Support to community-level institutions • Support to public institutions **Component 2: Rehabilitation/development of inland fisheries resources** • Restoration of natural resources of inland water bodies • Participatory formulation & implementation of natural resources management (NRM) plans • Reconstitution of fisheries resources **Component 3: Rationalization of fisheries sector and development of alternative sustainable livelihoods** • Support to income-generating activities in fisheries sector • Support to non-fisheries income-generating activities • Financing of income-generating activities **Component 4: Programme management and coordination** • Organization • Management and coordination • Monitoring and evaluation	**Inputs : Costs by component** USD 10.16 million USD 7.20 million USD 4.97 million USD 3.24 million	- Annual reports by PCU - Supervision mission reports - Mid-term review - Participatory evaluations	- Funds will be disbursed as planned by IFAD and African Development Bank (AfDB). - Government will provide counterpart funds as agreed.

APPENDIX IV

FLOW OF FUNDS

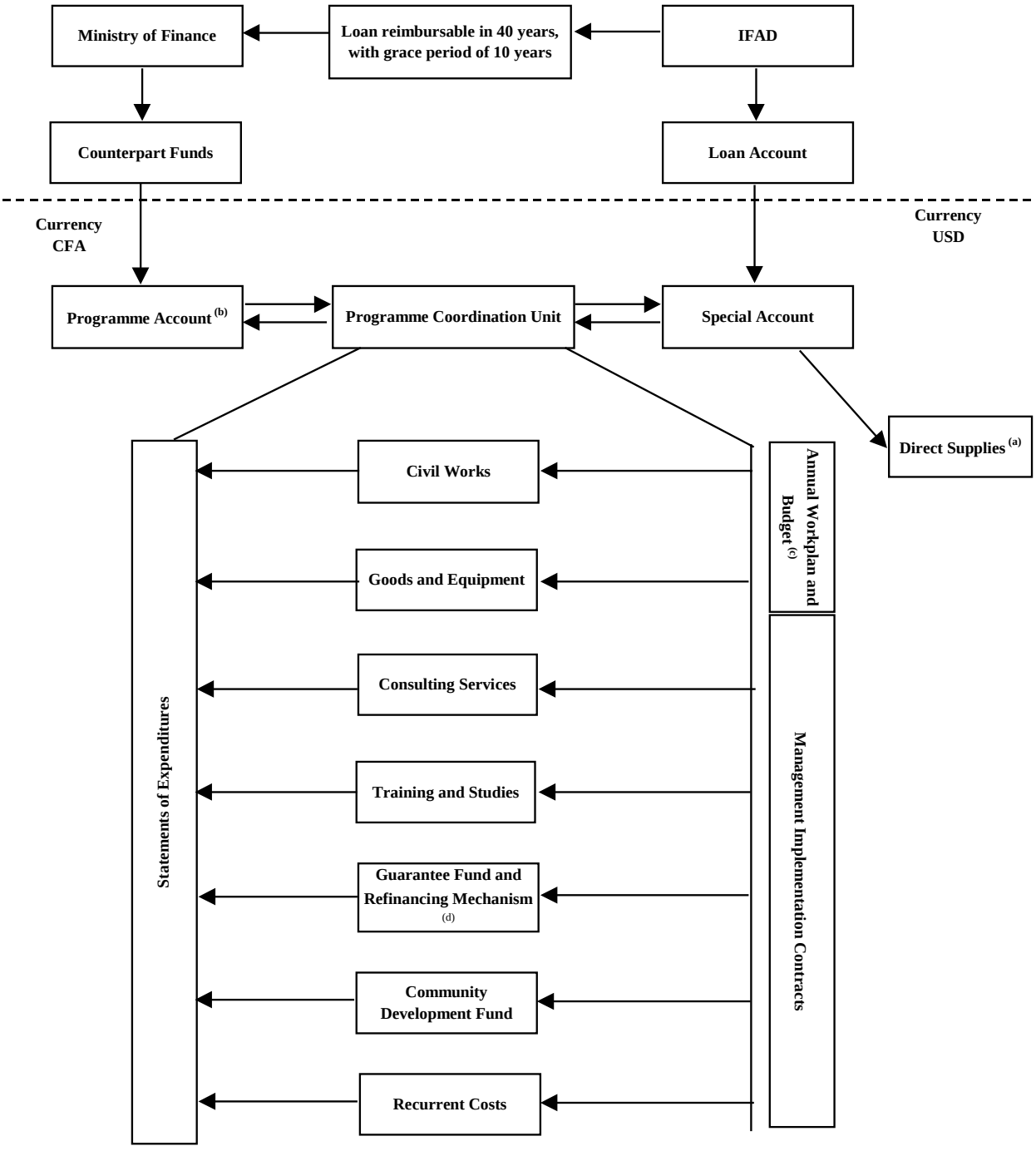

Notes:
(a) Suppliers paid from Special Account;
(b) Programme Account for local counterpart funds;
(c) Disbursement based on annual work programme, budget, and associated implementation contracts;
(d) Some credit needs will be financed by Decentralized Financial Systems

COÛTS ET FINANCEMENT

Coûts par composante
(millions de dollars E.-U.)

	Renforcement des capacités institutionnelles			Rationalisation de la filière pêche et AGR				
	Appui aux institutions de base	Appui aux institutions de soutien	Réhabilitation et aménagement des plans d'eau	Appui aux AGR liées à la pêche	Appui aux AGR non liées à la pêche	Accès au crédit	Organisation et gestion du programme	Total
I. Coûts d'investissement								
A. Génie civil								
Bâtiments	-	581.0	-	-	-	-	79.6	660.6
Ouvrages anti-érosifs	-	-	759.5	-	-	-	-	759.5
Opération dragage	-	-	3 410.4	-	-	-	-	3 410.4
Sous-total génie civil	-	581.0	4 169.9	-	-	-	79.6	4 830.5
B. Véhicules	-	338.5	-	-	-	-	432.3	770.8
C. Équipements								
Équipement de bureau	-	154.9	-	-	-	-	157.2	312.1
Autre équipement	-	56.4	-	-	-	-	-	56.4
Sous-total équipement	-	211.3	-	-	-	-	157.2	368.5
D. Intrants	-	-	2 878.1	-	-	-	-	2 878.1
E. Études	-	137.9	152.1	-	-	-	251.7	541.7
F. Assistance technique								
A.T. locale	36.7	34.1	-	-	-	199.3	48.4	318.6
A.T. internationale	-	77.1	-	-	-	-	62.3	139.4
Sous-total assistance technique	36.7	111.2	-	-	-	199.3	110.7	458.0
G. Formation	392.1	68.6	-	-	-	-	183.9	644.6
H. Prestations de service	3 841.8	123.4	-	365.0	236.0	-	156.5	4 722.7
I. Fonds								
Fonds de développement communautaire	3 721.1	-	-	-	-	-	-	3 721.1
Besoins en crédit	-	-	-	3 308.0	366.0	-	-	3 674.0
Fonds de garantie	-	-	-	-	-	300.0	-	300.0
Fonds de refinancement	-	-	-	-	-	200.0	-	200.0
Sous-total fonds	3 721.1	-	-	3 308.0	366.0	500.0	-	7 895.1
Total coûts d'investissement	7 991.7	1 571.9	7 200.0	3 672.9	602.0	699.3	1 372.1	23 110.0
II. Coûts renouvelables								
A. Salaires et indemnités								
Salaires	-	-	-	-	-	-	1 243.5	1 243.5
Indemnités	-	194.3	-	-	-	-	-	194.3
Sous-total salaires et indemnités	-	194.3	-	-	-	-	1 243.5	1 437.8
B. Entretien et fonctionnement								
Entretien des constructions	-	-	-	-	-	-	33.6	33.6
Entretien des équipements	-	52.3	-	-	-	-	90.7	143.0
Fonctionnement des moyens de transport	-	304.5	-	-	-	-	356.9	661.4
Autres frais annuels	-	41.9	-	-	-	-	144.6	186.5
Sous-total entretien et fonctionnement	-	398.7	-	-	-	-	625.8	1 024.5
Total coûts renouvelables	-	593.0	-	-	-	-	1 869.3	2 462.3
	7 991.7	2 164.9	7 200.0	3 672.9	602.0	699.3	3 241.4	25 572.3
Taxes	576.3	306.6	113.9	54.7	35.4	-	471.8	1 558.8
Dépenses en devises	77.1	989.2	226.4	-	-	-	985.4	2 278.1

Décaissements par financeurs
(millions de dollars E.-U.)

	FIDA		FAD		SFD		Bénéficiaires		Gouvernement		Total			Monnaie locale (hors taxes)	Droits et taxes
	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Montant	%	Devises		
B. Génie civil															
Bâtiments	280.8	42.5	280.8	42.5	-	-	-	-	99.1	15.0	660.6	2.6	296.3	265.2	99.1
Ouvrages anti-érosifs	322.8	42.5	322.8	42.5	-	-	-	-	113.9	15.0	759.5	3.0	150.5	495.1	113.9
Opération dragage	1 705.2	50.0	1 705.2	50.0	-	-	-	-	-	-	3 410.4	13.3	-	3 410.4	-
Sous-total génie civil	2 308.7	47.8	2 308.7	47.8	-	-	-	-	213.0	4.4	4 830.5	18.9	446.8	4 170.7	213.0
C. Véhicules	300.6	39.0	300.6	39.0	-	-	-	-	169.6	22.0	770.8	3.0	577.9	23.4	169.6
D. Équipements	156.6	42.5	156.6	42.5	-	-	-	-	55.3	15.0	368.5	1.4	260.7	52.5	55.3
E. Intrants	1 439.0	50.0	1 439.0	50.0	-	-	-	-	-	-	2 878.1	11.3	-	2 878.1	-
F. Études	270.9	50.0	270.9	50.0	-	-	-	-	0.0	-	541.7	2.1	268.6	273.1	-
G. Assistance technique	229.0	50.0	229.0	50.0	-	-	-	-	-	-	458.0	1.8	139.4	318.6	-
H. Formation	322.3	50.0	322.3	50.0	-	-	-	-	0.0	-	644.6	2.5	176.5	468.2	-
I. Prestation de services	2 007.1	42.5	2 007.1	42.5	-	-	-	-	708.4	15.0	4 722.7	18.5	-	4 014.3	708.4
J. Fonds															
Fonds de développement communautaire	1 691.4	45.5	1 691.4	45.5	-	-	338.3	9.1	-	-	3 721.1	14.6	-	3 721.1	-
Besoins en crédit	-	-	-	-	3 330.1	90.6	343.9	9.4	-	-	3 674.0	14.4	-	3 674.0	-
Fonds de garantie	150.0	50.0	150.0	50.0	-	-	-	-	-	-	300.0	1.2	-	300.0	-
Fonds de refinancement	100.0	50.0	100.0	50.0	-	-	-	-	-	-	200.0	0.8	-	200.0	-
Sous-total Fonds	1 941.4	24.6	1 941.4	24.6	3 330.1	42.2	682.2	8.6	-	-	7 895.1	30.9	-	7 895.1	-
K. Salaires et indemnités	589.5	41.0	589.5	41.0	-	-	-	-	258.8	18.0	1 437.8	5.6	-	1 179.0	258.8
L. Entretien et fonctionnement	435.4	42.5	435.4	42.5	-	-	-	-	153.7	15.0	1 024.5	4.0	408.3	462.5	153.7
Total	10 000.6	39.1	10 000.6	39.1	3 330.1	13.0	682.2	2.7	1 558.8	6.1	25 572.3	100.0	2 278.1	21 735.4	1 558.8

ORGANISATION ET GESTION

A. Organisation du programme

1. Le programme sera placé sous la tutelle administrative du Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche (MAEP) représenté par la Direction de la programmation et de la prospective (DPP) compte tenu de son rôle de coordination et de suivi des politiques de développement rural. La DPP assure en effet la tutelle de la plupart des projets de développement rural dont trois financés par le FIDA. L'organisation générale du Programme tient compte: i) des orientations de politique du développement rural; ii) de l'expérience antérieure des projets/programmes du FIDA au Bénin; iii) de la politique de décentralisation amorcée par le Gouvernement qui devrait aboutir à une plus grande responsabilisation des collectivités locales; et iv) des objectifs et de la stratégie générale du Programme.

2. Le schéma d'organisation du Programme comprend trois niveaux correspondant à une répartition des tâches et des responsabilités: i) le niveau de concertation représenté par le Comité national d'orientation (CNO) et les comités régionaux de concertation et d'orientation (CRCO); ii) le niveau de coordination constitué par l'Unité de coordination du Programme (UCP) et les Coordinations Régionales; et iii) le niveau d'exécution des activités, correspondant d'une part, aux prestataires de service contractuels, et aux communautés de base, bénéficiaires du Programme, d'autre part.

Organes de concertation

3. Le Comité national d'orientation (CNO) sera chargé de la supervision générale du Programme et exercera des fonctions d'orientation de ses activités. Il constituera aussi un cadre de dialogue et de concertation entre le MAEP et les principaux acteurs impliqués dans la mise en œuvre du Programme. Il sera présidé par le Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche, représenté par le Directeur de la programmation et de la prospective (DPP), et comprendra des représentants: i) des bénéficiaires du Programme (élus des communautés bénéficiaires); ii) des prestataires de service contractuels du Programme, iii) des projets partenaires, iv) des CRCO et v) des autres ministères concernés par le Programme (Plan, Finances, Environnement, Travaux publics, Condition féminine, etc.). Les représentants des bénéficiaires et des partenaires constitueront au moins la moitié des membres du CNO.

4. Le CNO jouera un rôle consultatif. Ses principales tâches seront les suivantes: i) passer en revue le fonctionnement et l'état d'avancement du Programme; ii) examiner et adopter les rapports d'activités et financiers de l'exercice précédent préparés par l'UCP et formuler les recommandations appropriées; iii) examiner les programmes de travail et budget annuel (PTBA) élaborés par l'UCP pour avis et commentaires avant leur transmission au FIDA et à la BAD; iv) veiller au respect des objectifs et de la stratégie d'intervention du Programme; v) veiller à l'application des recommandations des différentes missions d'appui extérieur, en particulier des missions de supervision; et vii) entreprendre toute action dépassant le domaine de compétence de l'UCP, y compris l'arbitrage des conflits pouvant surgir entre les différents ministères, projets et organismes intervenant également dans le sous - secteur pêche. Le Directeur des pêches assurera la vice-présidence du CNO et le Coordonnateur de l'UCP en assurera le secrétariat.

5. Au niveau régional nord et sud, des Comités régionaux de concertation et d'orientation (CRCO) seront constitués. et organisés de façon légère. Ils seront présidés par le Coordonnateur de l'UCP et regrouperont les partenaires les plus concernés par l'exécution du Programme. Le CRCO vient en appui au mandat de coordination que le MAEP exerce à travers les CARDER. A ce titre, le CRCO est composé des représentants i) des conseils communaux concernés (communes ayant le plus de populations dans les zones humides), ii) des CARDER et projets partenaires, iii) des pêcheurs et des

mareyeuses appuyés par le Programme, iv) des principaux services financiers décentralisés (SFD) partenaires du Programme et; v) des associations professionnelles concernées. Le CRCO donnera un avis sur les PTBA et les rapports d'activité préparés par la Coordination régionale concernée et émettra des recommandations au CNO à travers l'UCP. Le Coordonnateur régional du Programme assure le secrétariat du CRCO.

Organes de coordination

6. Une Unité de coordination du Programme (UCP) sera créée en tant qu'agence de coordination et comprendra: une Coordination nationale basée à Cotonou et deux **Coordinations régionales** qui assurent un suivi de proximité des opérateurs, au Nord (zone du PROMIC) et au Sud (zone du PAGER) du Bénin. L'UCP aura pour principales fonctions de gérer les moyens du PADPPA et d'assurer la maîtrise d'œuvre des activités prévues. En particulier, le suivi rapproché effectué par les Coordinations régionales se traduira par la présence permanente de leur encadrement sur le terrain, par les visites au niveau des villages où interviennent les prestataires de service pour s'assurer de la qualité du travail fourni.

7. L'UCP jouira de l'**autonomie de gestion administrative et financière** lui permettant, dans la limite des PTBA approuvés, d'embaucher du personnel contractuel, de signer des contrats avec les opérateurs sélectionnés pour l'exécution des activités et des conventions avec les projets et organisations intervenant dans le sous-secteur des pêches. L'UCP assurera la gestion directe des fonds des prêts FIDA/FAD et des fonds de contrepartie du gouvernement. Les attributions de l'UCP seront définies dans un décret signé par le MAEP dont le contenu sera soumis pour approbation au FIDA et à la BAD.

8. Au titre de sa mission de maîtrise d'œuvre, l'UCP: i) identifiera et évaluera les opérateurs compétents; ii) préparera les dossiers d'appel d'offres, instruira les soumissions, proposera les décisions d'adjudication, iii) préparera puis signera les contrats avec les prestataires sélectionnés; iv) effectuera les règlements; iv) évaluera les performances des attributaires. La préparation des appels d'offres et la passation des marchés seront de la compétence du Coordonnateur de l'UCP. L'UCP mettra en place en son sein une commission de gestion des appels d'offres, composée des cadres de l'UCP et qui sera chargée du dépouillement, de l'analyse et de l'adjudication provisoire des dossiers et marchés.

9. Au sein de l'UCP, les coordinations régionales seront chargées i) de la coordination, du suivi et du contrôle des activités menées par les opérateurs du PADPPA (ONG, bureaux d'étude...), ii) de la validation et de la transmission au siège des rapports et documents établis par les opérateurs, iii) de la coordination des activités du Programme avec les responsables des CARDER et des projets régionaux, iv) d'entretenir des relations de travail étroites avec le PROMIC pour la Coordination du Nord et avec le PAGER pour la Coordination du Sud.

10. L'UCP sera animée par un Coordonnateur du Programme assisté par un Contrôleur financier, un responsable du suivi - évaluation, un assistant au responsable du suivi - évaluation, trois responsables de composantes thématiques (renforcement des capacités institutionnelles, restauration des plans d'eau. rationalisation de la filière pêche et activités génératrices de revenus (AGR)), un assistant administratif et financier, un comptable. Chaque coordination régionale sera composée d'un Coordonnateur assisté par un technicien spécialisé en pêche/pisciculture et/ou environnement.

B. Modalités et responsabilités de mise en œuvre du Programme

Introduction

11. La mise en œuvre du PADPPA sera basée sur les principes suivants:

i) le programme n'exécutera pas directement les activités mais adoptera le principe de "faire-faire" par le biais de contrats de prestations de services avec les opérateurs qui seront chargés de fournir les appuis du programme au groupe cible;

ii) le programme assurera la complémentarité et les synergies avec d'autres intervenants dans le même secteur par le biais de conventions de partenariat avec les projets/programmes actifs dans les zones humides;

iii) le programme interviendra sur la base d'une demande réelle des communautés concernées exprimée lors des diagnostics participatifs conduits par les prestataires de services;

iv) les investissements à réaliser notamment dans le cadre du Fonds de développement communautaire (FDC) répondront aux priorités du groupe cible sur la base des critères d'éligibilité bien définis.

Sélection du personnel de l'UCP et des prestataires de services

12. **Personnel de l'UCP.** Le Coordonnateur et les cadres du PADPPA seront recrutés sur la base de contrats à durée déterminée par voie de concours, au moyen d'un test de sélection ouvert à toutes les compétences disponibles et organisé par un consultant ou un cabinet acceptable pour le FIDA. Si certains des candidats retenus sont des agents permanents de l'État, ils devront se libérer temporairement de leur administration pour une durée au moins égale à la durée prévue par leur contrat avec l'UCP. Le personnel d'appui sera aussi recruté par voie de concours. Le Coordonnateur de l'UCP devra avoir des compétences et des expériences jugées satisfaisantes par le FIDA et la BAD qui donneront un accord préalable à sa nomination. Le Coordonnateur et le Contrôleur financier seront nommés par arrêté signé par le MAEP. Le remplacement éventuel du Coordonnateur et/ou des cadres du Programme sera décidé d'un commun accord avec le FIDA et la BAD.

13. **Prestataires de services.** Les prestataires de services seront sélectionnés par l'UCP par voie de préqualification. Le Coordonnateur de l'UCP en consultation avec le personnel du Programme, sélectionnera par appel d'offres, les partenaires potentiels ayant les compétences, l'expérience, les moyens, et les qualifications requis. L'analyse portera, entre autres, sur leurs réalisations concrètes, leur organisation et leurs activités de terrain, leur capacité en gestion, leurs références et leur zone d'intervention. La sélection se fera selon des critères précis inscrits au règlement de l'appel d'offres. Les soumissionnaires devront également répondre à des critères liés à: i) la connaissance et l'expérience avec le groupe cible; ii) la pertinence de l'approche stratégique en termes d'animation non-directive et de respect des décisions et des motivations des bénéficiaires; iii) et l'expérience en matière d'approche réellement participative. Un contrat - cadre et des contrats programmes annuels renouvelables seront signés entre l'UCP et les attributaires. En plus des prestataires de services, le programme pourra recourir à des prestataires de conseil pour des interventions ponctuelles. Le prestations de conseil seront attribuées sur la base de compétences et de caractéristiques personnelles. Ils seront recrutés selon les mêmes procédures.

14. Des ONG susceptibles de devenir des partenaires potentiels du PADPPA ont été identifiés par la mission de pré - évaluation. Il s'agit notamment des ONG partenaires du PAGER et du PROMIC dans les domaines de développement communautaire, de la promotion des AGR, et de l'appui aux SFD, ainsi que des ONG partenaires des projets impliqués dans des activités spécifiques à la pêche et à la gestion des ressources naturelles tels que le PAZH, le PGTRN, le PDMEDP, etc. Les capacités de ces ONG ont été fortement renforcées par la mise à disposition des moyens matériels et financiers et

surtout à travers les appuis apportés par les projets partenaires en matière de formations du personnel de terrain. En conséquence, le PADPPA pourra s'appuyer sur les compétences de ces ONG dans la mise en œuvre de ses activités. Il convient également de noter que le Programme évaluera les besoins en formation des animateurs des ONG partenaires avant leur entrée en fonction en vue d'organiser des formations/recyclages de mise à niveau desdits animateurs qui leur permettra d'assurer un meilleur suivi/encadrement des bénéficiaires. Par ailleurs, la rigueur utilisée dans la sélection des ONG partenaires constitue une garantie supplémentaire de la qualité des services qui seront fournis par ces ONG.

Partenariat

15. Le Programme établira des relations étroites de collaboration avec les projets FIDA au Bénin (PAGER, PROMIC et PDRT), avec les projets de la BAD (PADRO; PADMOC; PDE; et Projet du Mont Couffé), et d'autres projets intervenant dans les zones humides, notamment le PMEDP et le PGTRN. Ces relations seront formalisées par des conventions qui définiront les domaines de partenariat et les modalités de mise en œuvre. A titre indicatif, le partenariat préconisé portera sur l'échange d'expériences, l'harmonisation des méthodologies d'intervention pour des actions similaires destinées aux mêmes groupes - cibles, la recherche des complémentarités/synergies pour les activités développées par le Programme et les projets partenaires.

Projets financés par le FIDA au Bénin

16. Dans la stratégie de partenariat du Programme, le PAGER, le PROMIC, et le PDRT occupent une place particulière. En effet, leur action est complémentaire de celle du Programme pour le financement de toute activité génératrice de revenus et pour un appui au secteur microfinance. Dans la pratique, le choix de nouveaux villages d'intervention des trois projets pour la promotion des AGR accordera une priorité aux villages sélectionnés par le PADPPA. Dans les villages d'intervention du PADPPA non touchés par les trois projets, le Programme mettra à la disposition des ONG partenaires de ces projets des ressources complémentaires pour leur permettre d'étendre leurs activités de promotion des AGR dans ces localités.

17. En matière de microfinance, le PAGER et le PROMIC ont déjà contribué à mettre en place respectivement quatre (4) et sept (7) Associations de services financiers (ASF) dans la zone d'intervention du PADPPA. Ces ASF pourront faciliter l'accès au crédit du groupe cible du PADPPA. Dans le cadre de la création de nouvelles ASF envisagée par le PROMIC, la priorité sera également accordée aux villages sélectionnés par le Programme si l'étude de marché le justifie. Il faut également noter que le PAGER et le PDRT disposent de lignes de crédit qui pourraient être utilisées pour financer les activités éligibles des communautés de pêcheurs situées dans les zones d'intervention de ces deux projets.

18. Par ailleurs, les expériences des projets PAGER, PROMIC et PDRT, notamment en matière de démarche méthodologique d'appui au développement communautaire, de création d'outils de gestion, de suivi - évaluation, de procédures de sélection des prestataires de services seront mises à profit dans le cadre de l'exécution du nouveau Programme. L'organisation et les partenariats entre les quatre projets financés par le FIDA au Bénin donneront une forte cohérence à l'action du FIDA dans ce pays. Les partenariats avec le PAGER, le PROMIC et le PDRT seront matérialisés par des conventions qui préciseront le mode de concertation entre les quatre projets pour partager les expériences et coordonner leurs actions.

19. **Projets impliqués dans le secteur des pêches et la préservation des ressources naturelles.** Des conventions de partenariat sont nécessaires vis-à-vis des différents projets/programmes qui interviennent dans les sous-secteurs des pêches et de préservation des ressources naturelles. Le champ de partenariat est très vaste et ne peut être défini qu'au cas par cas après une analyse détaillée des objectifs, des modalités d'exécution et des zones d'intervention de chacun des partenaires. Cette

coopération sera matérialisée par: i) une convention cadre de partenariat technique en année 1 d'exécution du Programme, définissant en termes généraux les objectifs, le champ et les principales modalités de coopération entre le Programme et son partenaire; et ii) des conventions d'application pour les domaines, les sujets ou les zones qui feront l'objet d'une coopération effective, précisant les objectifs et les modalités de coopération. Le PMEDP sera particulièrement sollicitée pour apporter des appuis au Programme en matière de formations des cadres et des partenaires du PADPPA dans l'Approche pour les moyens d'existence durable (AMED) et en matière de suivi de la mise en œuvre de cette approche. Il en sera de même pour le PGTRN en ce qui concerne la formation à l'approche terroir et le suivi de la mise en œuvre de cette formation.

20. **Partenariats scientifiques.** Dans le cadre de la rationalisation de la filière pêche, un nombre relativement important d'activités de recherche - action seront engagées ou poursuivies avec l'appui du Programme. Les institutions concernées par ce partenariat incluent notamment l'Institut national de recherche agronomique du Bénin (INRAB), la FSA/UNB et l'Institut international des techniques agricoles (IITA). A l'instar du PAGER et du PROMIC, le PADPPA établira une collaboration avec le milieu universitaire en permettant aux étudiants de l'Institut national d'économie (INE), de la Faculté des sciences agronomiques (FSA) et d'autres instituts/facultés de l'Université nationale du Bénin d'effectuer des stages, notamment dans le cadre des travaux de fin d'études. A titre indicatif, ces travaux pourraient porter sur les problèmes fonciers**,** la rentabilité des AGR pêche et hors pêche, les pratiques traditionnelles de gestion de l'environnement et des ressources halieutiques, la participation des femmes à l'exécution des activités du Programme, etc.

Phasage du programme

21. La durée du Programme est de huit ans, pour tenir compte de la mise en place du Programme et de la montée en régime de croisière qui ne pourra pas être obtenue avant 4 ans. Le PADPPA sera exécuté en trois phases successives: i) une étape de mise en place de moyens (1 an); une phase pilote (3 ans); et iii) une phase de pleine exécution (4 ans).

22. **Mise en place.** La première année du PADPPA sera destinée à réaliser en particulier la campagne d'information sur le PADPPA, la formation à l'approche AMED du personnel de l'UCP, de la Direction des Pêches et des CARDER, le recrutement des prestataires de service et la formation de leur personnel à l'approche AMED, les visites/sensibilisation des communautés autour des plans d'eau les plus dégradés et les appels d'offres pour l'approvisionnement en matériel roulant et autres équipements. L'enquête de base et les études préalables à la mise en œuvre des composantes techniques prendront place dans cette phase, ainsi que la sélection d'un premier groupe de villages ayant demandé et justifiant l'appui du Programme.

23. **Phase pilote**. La phase pilote du Programme sera marquée par l'appui technique aux prestataires de services (formations/recyclages), les diagnostics participatifs dans les villages sélectionnés, les formations des communautés cibles, la réalisation des premiers investissements en réponse aux plans d'action villageois résultant des diagnostics participatifs, l'appui à la réalisation des AGR identifiées par les bénéficiaires. Une éventuelle opération de dragage manuel sera conduite au cours de cette phase, selon le résultat de l'étude de faisabilité. Au cours de la phase pilote, il est prévu que le Programme couvrent 90 villages dont 60 villages (20 villages riverains et 40 villages de l'arrière pays) au Sud du Bénin et 30 villages au Centre - Nord du Bénin.

24. **Phase de pleine exécution.** Les actions à mener pendant la phase de pleine exécution viseront à consolider les activités initiées au cours de la phase pilote et qui auront créé un impact positif auprès des bénéficiaires. Les conclusions et recommandations de la revue mi - parcours prévue en fin de l'année 4 permettront de réorienter éventuellement les objectifs et approches du Programme en fonction des performances atteintes par le PADPPA.

C. Suivi et évaluation

25. **Système de suivi-évaluation (SSE).** Le responsable du S&E sera chargé de la rédaction des rapports de suivi et d'évaluation du Programme. Avec l'appui d'un consultant international et conformément au cadre logique du Programme, il définira le SSE et le mettra en place, définira les indicateurs de performance du Programme, les indicateurs de résultats physiques et financiers et les indicateurs d'impact, la périodicité des opérations de suivi, la méthode de collecte des informations et des données, les méthodes et support de leur diffusion et de leur utilisation. Le SSE mettra un accent particulier sur le suivi-évaluation participatif en vue de renforcer la responsabilisation des instances locales. Les populations bénéficiaires définiront leurs propres indicateurs et assureront elles- mêmes les opérations de suivi et évaluation pour que leurs perceptions de la mise en œuvre soit prise en compte.

26. Les sources d'information pour le S&E seront: i) les rapports d'activités des cadres de l'UCP et des Coordinations régionales; ii) les rapports des opérateurs partenaires; iii) les observations et les recommandations des bénéficiaires faites lors des séances de S&E périodiques au niveau des villages et des séminaires d'évaluation participative qu'organisera chaque année l'UCP dans chaque région; iv) les rapports financiers du Contrôleur financier; v) les études spécifiques d'impact et d'évaluation réalisées par des partenaires indépendants sur commande de l'UCP; et vi) les rapports des missions d'appui et de supervision. Les résultats du S&E seront largement diffusés, sous une forme adaptée, aux bénéficiaires et aux partenaires et prestataires de service, afin de faciliter la coordination du Programme, de mieux impliquer les bénéficiaires, et d'améliorer la mise en œuvre du PADPPA. En particulier, les rapports du S&E constitueront l'élément majeur pour juger de la bonne exécution des contrats par les partenaires et justifier leur renouvellement.

27. **Enquête de base.** Après avoir exploité les données disponibles, notamment les statistiques nationales, les enquêtes cadres, les enquêtes socio-économiques d'autres projets, le PADPPA conduira sa propre enquête de référence ciblée sur la pêche artisanale et organisée pour fournir des informations susceptibles de contribuer à la mise en place du SSE ci-dessus mentionné. Une enquête de clôture sera organisée sur les mêmes bases en année 8.

28. **Ateliers annuels d'évaluation participative.** Le Programme procédera annuellement à une **évaluation par les bénéficiaires** sous la forme de séminaires d'évaluation participative, organisés dans chaque région d'intervention du PADPPA (Nord et Sud). Ces séminaires seront précédés de réunions d'évaluation permanente dans les villages appuyés. La participation à ces séminaires sera répartie par moitié entre les bénéficiaires, d'une part, et les partenaires et prestataires de services, d'autre part. Un séminaire annuel et national, également paritaire, tirera les leçons des évaluations pour faire évoluer la programmation, les méthodes, et les approches du PADPPA, de ses contractants et ses partenaires.

29. **Revue à mi-parcours.** La revue à mi - parcours sera entreprise à la fin de la quatrième année afin de faire le bilan des actions réalisées par rapport aux objectifs fixés et d'évaluer les approches, les méthodes et les techniques mises en œuvre dans le cadre du Programme. Elle débutera dans chaque village par une auto - évaluation des bénéficiaires et s'achèvera dans chaque région par un séminaire de restitution des principales conclusions de la mission où seront associés les représentants des prestataires de services et des partenaires, et des communautés touchées par le PADPPA. En vue de préparer la revue, le responsable du S&E de l'UCP assisté par les Coordinations régionales préparera un rapport d'exécution à mi - parcours qui sera débattu au cours d'un séminaire national rassemblant toutes les parties prenantes au développement de la pêche et à l'aménagement des zones humides. L'animation des auto - évaluations et séminaires de la revue sera confiée à un partenaire extérieur neutre vis-à-vis du PADPPA et de ses contractants.

APPENDIX VI

Organigramme de l'Unité de Coordination du Programme (UCP)